المسائل الصرفية في الجزء الثالث من الخصائص لابن جني

سابع محمد يوسف

ماجستير في اللغة العربية

كلية اللغات

١٤٣٧ هـ / ٢٠١٦م

المسائل الصرفية في الجزء الثالث من الخصائص لابن جني

سابع محمد يوسف

MAR١٤٣BG٤٧٦

بحث تكميلي مقدم لنيل درجة الماجستير في اللغة العربية

كلية اللغات

المشرف:

الأستاذ المشارك الدكتور /محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

شعبان ١٤٣٦هـ / مايو ٢٠١٦م

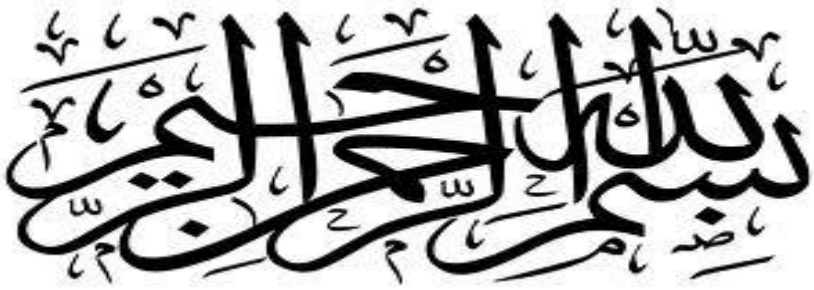

الاعتماد

تم إعتماد بحث الطّالب: سابع محمد يوسف

من الآتية أسماؤهم:

The thesis of Sabiu Muhammad Yusuf has been approved
By the following:

المشرف

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

التوقيع:

المشرف على التعديلات

الاسم : الأستاذ المساعد الدكتور/ندى عبدالله ضاهر

التوقيع:

رئيس القسم

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب

التوقيع:

عميد الكلية

الاسم الأستاذ المساعد الدكتور/عبدالكريم أحمد محمد

التوقيع:

عمادة الدراسات العليا

الاسم : الأستاذ المشارك الدكتور/أحمد علي عبدالعاطي

التوقيع:

التحكيم

عضو لجنة المناقشة	الاسم	التوقيع
رئيس الجلسة	الأستاذ المشارك الدكتور/أحمد علي عبدالعاطي	
المناقش الداخلي الأوّل	.....	.....
المناقش الداخلي الثاني	.....	.....
المناقش الداخلي الأوّل	الأستاذ المشارك الدكتور / محمد شحاتة عبدالحميد الشرقاوي	
المناقش الداخلي الثاني	الأستاذ المساعد الدكتور/ندى عبدالله ضاهر	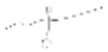
ممثل الكلية	الأستاذ المساعد الدكتور/عبدالكريم أحمد محمد	

إقرار

أقر بأن هذا البحث من عملي وجهدي إلا ما كان من المراجع التي أشرت إليها، وأقر بأن هذا البحث بكامله ما قدم من قبل، ولم يقدم للحصول على أي درجة علمية أي جامعة، أو مؤسسة تربوية أو تعليمية أخرى.

DECLARATION

I acknowledge that this research is my own work except the resources mentioned in the references and I acknowledge that this research was not presented as a whole before to obtain any degree from any university, educational or other institutions

اسم الباحث: سابع محمد يوسف Name of Student: Sabiu Muhammad Yusuf

التوقيع : ..... Signature :.....

التاريخ : ..... Date: .....

حقوق الطبع

جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع ٢٠١٦ © محفوظة

سابع محمد يوسف

المسائل الصرفية في الجزء الثالث من الخصائص لابن جني

(دراسة استقرائية تحليلية موضوعية)

لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أيّ شكل أو صورة من دون إذن مكتوب موقع من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:

١- يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

٢- يحق لجامعة المدينة العالمية ماليزيا الاستفادة من هذا البحث بمختلف الطرق وذلك لأغراض تعليميّة، لا لأغراض تجاريّة أو تسوقيّة.

٣- يحق لمكتبة جامعة المدينة العالميّة بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور؛ إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكّد هذا الإقرار :

الاسم : سابع محمد يوسف

التوقيع:.....

التاريخ:.....

الشكر

الحمد لله القائل: ﴿ لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾[1] أحمده –تعالى– حمداً يليق بكمال ذاته، وعظيم سلطانه، وأشكره أتم الشكر على نعمه الظاهرة والباطنة، الذي وفقني على إتمام هذه الرسالة، لتظهر بهذه الصورة، فالفضل منه وإليه –سبحانه–، ثم الصلاة وأتم التسليم على من بعثه الله رحمة للعالمين، نبينا محمد، –صلى الله عليه وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحابته الغر الميامين، وعلى التابعين ومن تبعهم بإحسان إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

يتقدم الباحث بالشكر للمشرف على الرسالة؛ الأستاذ المشارك/ الدكتور محمد صلاح الدين أحمد فتح الباب ؛ فقد كان معلماً ومرشداً، تعلم منه الباحث واستفاد كثيراً، فكان لرعايته وتوجيهاته أثر بالغ في إخراج هذه الرسالة على هذه الصورة، فالله أسأل أن يجزيه أحسن الجزاء، ويمنحه الصحة والسعادة، والعمر المديد والعطاء العلمي المستمر.

ويتقدم بالشكر والامتنان لجامعة المدينة العالمية ممثّلة في معالى مدير الجامعة، الأستاذ الدّكتور/ محمّد بن خليفة علي التّميمي، حفظه الله –تعالى–، وعميد الدراسات العليا، الدكتور/ أشرف حسن الدبسي، جزاهم الله خيرا على ما قاموا به من جهود في سبيل هذا الصرح العلمي.

كما أتقدم بوافر الشكر والتقدير لرئييس الجلسة وأعضاء المناقشة الذين تكرموا بقبول مناقشة هذه الرسالة:

- رئيس الجلسة: الدكتور/ أ. مشارك د. أحمد علي عبد العاطي
- والدكتور/ محمد شحاتة عبد الحميد الشرقاوي
- والدكتورة/ ندى عبد الله ضاهر

والشكر موصول لجميع الإخوة، ممن ساعدني ماديا أو معنويا، جزاهم الله عني خيرا.

---

(١) سورة إبراهيم، الآية: ٧.

الإهداء

إلى:

والديَّ العزيزين: الأب المربي، الشيخ أبو محمد، محمد بن يوسف بن أبي بكر، (KAFINTA)، والأم الحنون؛ أم عاشر: سعادة بنت محمد بن إبراهيم -حفظهما الله-.

إلى زوجتي الكريمة التي شجعتني كثيرًا في مواصلتي لدراسات العليا، تحصيلا للعلم،أم فاطمة، حبيبة أمين أبا -حفظها الله-.

إلى أبنائي، فلذات كبدي وقرة عيني.

إلى علمائي، وطلبة العلم، وجميع إخواني وأخواتي.

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

سائلاً المولى -سبحانه- أن يجعله عملاً متقبّلاً وذخراً خالصاً لوجهه الكريم، إنه ولي ذلك والقادر عليه.

ملخص البحث

علم التصريف أو الصرف من أغلى العلوم اللغوية بما له من علاقة ببناء الكلمة لكونها الوحدة الأولى والأساسية في بناء الجمل. وبعلم التصريف تُعرف أصول كلمات العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به، كتاب "الخصائص" لابن جني مصدر علم قواعد اللغة، والكشف عن أسرار وعلل العربية الأولى، ولكن يأبى مع هذا إلا أن يُخصص لمسائل التصريف موضعًا مستقلًا يكشف فيه عن الغرض منها، ويميّز بين مسائل التمرين، والمسائل التي يكون الغرض منها هو: إلحاق ما ليس من كلام العرب بكلامهم، وإدخاله في جملتهم، درس الباحث في كتاب "الخصائص" الجزء الثالث درس الموضوعات المتعلقة بالجوانب الصرفية نحو: معاني صيغ الزوائد، الإعلال والإبدال، النسب والتصغير، الإدغام والإمالة وغير ذلك، وجد الباحث أن صاحب الكتاب أبا الفتح ابن جني كان إماما في النحو والصرف، والقسط الأكبر من أنشطته إنما في علم التصريف ولسبب تعمق ابن جني في المسائل الصرفية كان له آراء تخالف ما كان عليه الصرفيون الآخرين.

ABSTRACT

The Morphology is one of the best subjects in Arabic Linguistic; it is the study of the forms of words, and the way in which the words are related to other words. Formal differences among words serve a variety of purposes, from the creation of new lexical items to the indication of grammatical structure. Morphology also studies the forms of the words and their transformation into different figures according to the intended meaning, The book of "ALKASAIS" is a source of Arabic grammatical science, although it has given much concern on morphological topics such as; incorporation, defection, significations of the augmentation, diminution, relation and tilt, Through this thesis we were able to notify that IBN JINNY the author of the book was happen to be a great linguistic and grammarian, perfected in terms of Morphology and Syntax.

المحتويات

الموضوع	الصفحة
صفحة العنوان.....	ب
صفحة البسملة.....	ج
الاعتماد	د
التحكيم	هـ
الإقرار:.....	و
حقوق الطبع.....	ز
الشكر	ح
إهداء	ط
ملخص البحث.....	ي
ABSTRACT	ك
فهرس الموضوعات.....	ل
المقدمة.....	١
مشكلة البحث.....	٢
أسئلة البحث.....	٢
أهداف البحث.....	٢
أهمية البحث.....	٢
أسباب اختيار الموضوع.....	٣
حدود البحث.....	٣
منهج البحث.....	٣
الدراسات السابقة.....	٤
هيكل البحث.....	٤
الفصل الأول: التمهيد، نبذة تاريخية عن ابن جني، وكتابه الخصائص والتعرف على علم الصرف.....	٦
المبحث الأول: التعريف بابن جني، وبيان نسبه ونشأته وحياته العلمية.	٦

المطلب الأول: اسمه ونسبه..... ٦
المطلب الثاني: مولده..... ٦
المطلب الثالث: نشأته وحياته العلمية..... ٦
المطلب الرابع: شيوخه..... ٧
المطلب الخامس: مؤلفاته..... ٧
المطلب السادس: مكانته وثناء العلماء عليه..... ٨
المطلب السابع: وفاته..... ٨
المبحث الثاني: التعرف على الخصائص وما يتضمنه من القضايا اللغوية..... ١٠
المطلب الأول: اسم الكتاب وأهميته في الدرس اللغوي..... ١٠
المطلب الثاني: الدافع إلى تأليف الكتاب..... ١٠
المطلب الثالث. مادة الكتاب..... ١٠
المطلب الرابع: منهج ابن جني في الكتاب..... ١٢
المطلب الخامس: إيجابيات الكتاب..... ١٤
المطلب السادس: المآخذ على كتاب "الخصائص"..... ١٥
المبحث الثالث: التعريف بعلم الصرف لغة واصطلاحا..... ١٧
المطلب الأول: التعريف اللغوي للصرف..... ١٧
المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي للصرف..... ١٧
المطلب الثالث. فائدة علم الصرف..... ١٧
الفصل الثاني: في تصريف الأفعال من حيث أبواب المضارع مع ماضيه من الفعل الثلاثي المجرد ومن حيث معاني صيغ الزوائد..... ١٩
المبحث الأول: في تصريف الأفعال من حيث أبواب المضارع مع ماضيه من الفعل الثلاثي المجرد..... ١٩
المبحث الثاني: في تصريف الأفعال من حيث معاني صيغ الزوائد..... ٢٣

الفصل الثالث: في تصريف الأسماء من حيث التثنية والجمع ومن حيث تأصيل المذكر ومن حيث النسب والتصغير..... ٢٥
المبحث الأول: في تصريف الأسماء من حيث التثنية والجمع..... ٢٥
المطلب الأول: التثنية..... ٢٥
المطلب الثاني: الجمع..... ٢٧
المبحث الثاني: في تصريف الأسماء من حيث تأصيل المذكر..... ٣٠
المبحث الثالث: في تصريف الأسماء من حيث التصغير والنسب ٣٢
المطلب الأول. التصغير: تعريفه، تصغير الرباعي معتل الثالث، ما يحذف وجوبا في التصغير، وتصغير ما حذف أحد أصوله..... ..... ٣٢
المطلب الثاني: النسب تعريفه، والأمور التي تحذف عند النسب، وكيفية النسب إلى راية وآية، ودخول الياء المشددة لإشباع معنى الصيغة لا للنسب ٣٦
الفصل الرابع: تصريف الأسماء من حيث والإعلال والإبدال ومن حيث الإغام والإمالة..... ٣٩
المبحث الأول: في تصريف الأسماء من حيث الإعلال والإبدال: تعريفهما ومواضع قلب أحرف العلة همزة وقلب الهمزة ياء، ومواضع قلب الواو ياء والياء واوا وبيان الإعلال بالتسكين..... ٣٩
المطلب الأول: تعريف الإعلال والإبدال لغة واصطلاحا..... ٣٩
المطلب الثاني: مواضع قلب أحرف العلة همزة والهمزة ياء..... ٣٩
المطلب الثالث: مواضع قلب الواو ياء والياء واوا..... ٤٤
المطلب الرابع: الإعلال بالتسكين..... ٤٦

المبحث الثاني: في تصريف الأسماء من حيث الإدغام والإمالة..... ٤٨
المطلب الأول: الإدغام تعريفه لغة واصطلاحا، وحكم المثلين الملتقيين في كلمة واحدة الأول متحرك والثاني ساكن، والمواضع التي لا يجوز فيها الإدغام، والإدغام قد يكون في المعتل سببا للصحة وكما يكون في الصحيح سببا للإعتلال..... ٤٨
المطلب الثاني: الإمالة تعريف، وجواز تقليل الراء مع وجود أحد حروف الإستعلاء، والأسباب الداعية إلى الإمالة..... ٥١
الخاتمة..... ٥٣
النتائج..... ٥٣
التوصيات..... ٥٣
فهرس الآيات القرآنية ٥٥
فهرس الأعلام ٥٥
قائمة المصادر المراجع ٥٦

المقدمة

الحمد لله مصرف القلوب والنفوس وموجه الجنان والأخلاد، المدرك لما يقطر في البال ويطرأ على خلجان النفوس، يصرّف القلوب كما يصرّف الرّياح ويدبّر الخواطر كما يدبّر الآيات. والصلاة السلام على المبعوث رحمة للأمة صلوات الله وسلامه عليه وعلى آله وصحبه ومن سار على نهجه إلى يوم الدين.

أما بعد: فمن المعترف به أن علم التصريف من أهم العلوم اللغوية الذي ساهم العلماء في إنتاجه واعتنوا عناية كبيرة بانتشاره وبسطه قديما وحديثا وإن كانت دراسة هذا العلم في القديم جزءًا لا يتجزأ عن دراسة النحو كما زعم الصرفيون المحدثون، لكن الدراسة الصرفية الحديثة قامت منفصلة تماما عن الدراسة النحوية وكلٌّ يعالج في موضعه.

من العلماء اللغويين الذين ساهموا في نشر هذا العلم وإعطاءه حقه، العالم الجليل أبو الفتح عثمان ابن جني (المتوفى ٣٩٢هـ) وله في ذلك شأن عظيم يتجلى من خلال مؤلفاته القيمة التي خلفها في هذا المجال، ومن بينها كتابه المشهور الشهير بالخصائص الذي يعتبر مصدرا من مصادر علم الصرف، وإن كان هذا الكتاب قد تناول جميع مستويات لغوية: المستوى الصوتي الصرفي والنحوي والدلالي وتناول صاحبه عديدا في مجال العلوم الأخرى المختلفة، وضم الكتاب كذلك القوانين الكلية الجامعة للأصول العامة للدرس اللغوي العربي، وإلى هذا أشار الدكتور عبده الراجحي بقوله: " وكتاب الخصائص هو أوفى كتاب نعرفه يتناول المنهج العام لدرس اللغة فهو ليس كتابا في الأصوات شأن كتابه "سر صناعة الإعراب" وليس كتابا خالصا في الصرف شأن كتابه "المنصف في تصريف أبي عثمان المازني" وليس كتابا في النحو شأن "كتاب اللمع" وإنما هو كتاب يعرض للأصول العامة للدرس اللغوي في العربية[1]

وبما لعلم الصرف من الأهمية في تمكين الطالب الدارس والمتعلم لمعرفة حقائق الدرس اللغوي العربي رغب الباحث أن يكون موضوع دراسته المسائل الصرفية في الجزء الثالث من الخصائص لابن جني، قيد الباحث نفسه بالخصائص والجزء الثالث بالضبط لما لهذا الكتاب من الأهمية بالمكان والعلاقة التامة لموضوع البحث المختار واختص الجزء الثالث لأن دراسة الجزأي الأول والثاني قد سبقت من قبل طالبين محترمين هما: صلاح الدين محمد وإدريس خالد مصطفى كلاهما من كلية اللغة العربية والدراسات الأدبية شعبة اللغة بالجامعة الإسلامية بالنيجر بتاريخ

---

(١) عبده الراجحي، **فقه اللغة في الكتب العربية** ص ١٩٠

التخرج العام:١٤٢٦-١٤٢٧ الموافق ب ٢٠٠٥ – ٢٠٠٦ وكلا الرسالتين أجريتا تحت إشراف الدكتور عبد الرحيم شئت ثاني محاضر الكلية ورئيسها.

لا يدّعي الباحث حصر جميع المسائل الصرفية الواردة في الخصائص وليس ذلك سهل، لكون دراسة أية نظرية في مثل هذا الكتاب تحتاج إلى الدقة والممارسة والمعرفة الدقيقة للسان مدروس وكل هذا مفقود لدى الباحث.

مشكلة البحث

تضمن كتاب الخصائص مجالات عديدة من العلوم اللغوية مما لا يستغني عنه باحث لغوي وهذا ما أشار إليه الدكتور أحمد سليمان ياقوت بقوله: " الخصائص مؤلف قيم ثمين تناول فيه ابن جني كثيرا من أبواب النحو والصرف والأصوات بالتمصيص والدراسة والتحليل والموازنة[١] تعدُّدُ هذه المجالات من العلوم في الخصائص وعدم تناول كل مجال منها على حدة وفي موضوع مخصوص، أدى إلى صعوبة الوصول إلى مرمى الباحث بسهولة، وهذه هي الحالة نفسها في أغلب الدراسات اللغوية القديمة حيث يكثر فيها الاستطرادات من موضع لآخر، وترى ابن جني في الخصائص يعالج موضوع علم التصريف و يتركه إلى الحديث عن القراءات ومنها إلى التجويد وتارة إلى الفلسفة وعلم التوحيد.

ابن جني له آراء تخالف ما كان عليه النحويون والصرفيون قبله أكد ذلك محمد علي النجار محقق الخصائص. لذلك يصعب الوصول إلى مقصود ابن جني في بعض آرائه المخالف فيه آراء الآخرين.

ولأجل هذا كله قام الباحث بدراسة هذا الجزء الأخير من الخصائص لاستخراج الموضوعات الصرفية التي تناولها ابن جني لتسهيل الوصول إليها وفهم آراء ابن جني فيها.

أسئلة البحث

أولا: من هو ابن جني؟

ثانيا: ما المقصود بكتاب الخصائص؟

ثالثا: ما هي المواد العلمية التي جمعها الكتاب؟

رابعا: ما هي الموضوعات الصرفية التي تطرق إليها ابن جني في هذا الجزء من الكتاب؟

أهداف البحث

---

(١) يا قوت، **دراسات نحوية في خصائص ابن جني**، ص ٩

أولا: التعرف على العالم الجليل أبي الفتح ابن جني.

ثانيا: التعرف على كتاب الخصائص ومواده العلمية.

ثالثا: علاج القضايا الصرفية التي تناولها ابن جني في الجزء الثالث.

أهمية البحث

تكمن هذه الأهمية في الآتي:

أولا: كون علم التصريف أو الصرف أغلى العلوم اللغوية بما له من علاقة ببناء الكلمة لكونها الوحدة الأولى والأساسية في بناء الجمل وبعلم التصريف تُعرف أصول كلمات العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يتوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.[1]

ثانيا: كون ابن جني مضرب الأمثال ذكر شوقي ضيف أن الحسن بن صافي المعروف بملك النحاة كان يقول: "وما سيبويه إلا من رعيتي ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل غاشتي" وقال آخر: " هو القطب في لسان العرب (يعني ابن جني) وإليه انتهت الرسالة في الأدب"[2]

ثالثا: اهتمام جمهور العلماء والأدباء والباحثين والمشتغلين باللغة العربية والمعينين بأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها اهتموا اهتماما كبيرا بكتاب الخصائص لأنه كتاب فَتَحَ آفاقا جديدة للبحث وأنشأ فصولا عريقة يتداولها الباحثون بالتخصيص والتوليد والدرس وهو منهل الظمآن في هذه المجالات.

أسباب اختيار الموضوع

اختار الباحث هذا الموضوع لأسباب ودوافع منها ما يلي:

أولا: وجود قضايا صرفية ومسائل متناثرة في الخصائص يسعي الباحث إلي استخراجها.

ثانيا: السعي لاستكمال جهود صلاح الدين محمد الذي قام بدراسة المسائل الصرفية في الخصائص الجزء الأول، وإدريس خالد مصطفى في الجزء الثاني من الخصائص.

حدود البحث

تدور الدراسة حول القضايا الصرفية التي تناولها ابن جني في الجزء الثالث من الخصائص. واستعان الباحث بالمراجع التي تساهم في خدمة البحث.

منهج البحث

---

(١) ابن جني، **المنصف في التصريف** ١\٣٢

(٢) ابن جني، **سر صناعة الإعراب** ١\١١

الموضوعية هي الأساس الوحيد لسلامة أي بحث علمي من هوى النفس للوصول إلى الحقيقة واستقصاءها كما هي. وهنا الباحث حاول أن يعتمد على الموضوعية سالكا بذلك المنهج التحليلي في بيان دلالات النصوص وسلك المنهج الوصفي في وصف النصوص والتطبيقي في سرد الأمثلة ومناقشتها واستخدم المنهج الاستقرائي في تتبع المسائل المدروسة واستخراجها ثم جَمْعِها، ذلك لكون هذه المناهج أنسب استخداما لمثل هذه الدراسة.

وبما أن القضايا المراد دراستها ليست مجتمعة في موضع واحد بل متشعبة في أبواب متفرقة للكتاب وطريقة جمعها تكون باختيار النص من أبواب الكتاب ودراسته دراسة متعنية واستخراج ما يهم الباحث منه. ويخطو الباحث في السير لإجراء تطبيق هذه العملية الخطوات الآتية:

أولا: يسرد النصوص في كل مسألة صرفية وردت في هذا الجزء.

ثانيا: بيان المحور الأساسي الذي تدور عليه هذه النصوص.

ثالثا: يتناول الباحث هذه النصوص بالشرح والتوضيح مع استنباط آراء ابن جني الصرفية الموجودة في النصوص.

رابعا: الاستشهاد بأقوال العلماء ونسبة هذه الأقوال إلى أصحابها لتكون الدراسة شاملة لآراء الصرفيين.

الدراسات السابقة

عندما نعود إلى المؤلفات أو البحوث التي خصصت لهذا الكتاب القيم (الخصائص) لا نكاد نرى دراسة خاصة منفردة للقضايا الصرفية لهذا الكتاب –حسب علم الباحث– عدا الدراستين اللتين قام خشبها كل من طالبين:

أولا: المسائل الصرفية في الجزء الأول من الخصائص إعداد الطالب صلاح الدين محمد من خريجي الدفعة ١٤٢٤هـ — ١٤٢٥ الموافق ب ٢٠٠٣م-٢٠٠٤م من كلية اللغة العربية والدراسات الأدبية بالجامعة الإسلامية بالنيجر، قام بدراسة هذه المسائل الصرفية وأعطى هذه الدراسة حقها حيث عالجها معالجة علمية متعنية.

بدأ الباحث رسالته بمقدمة يمثل الإطار المنهجي للبحث وتابع مناهجه المختلفة الوصفي منها والاستقرائي وقسم دراسته إلى الفصول تتشعب تحتها المباحث، تناول في الفصل الأول أوزان الأسماء المشهورة وتعريفها من حيث التذكير والتأنيث ومن حيث الإفراد والتثنية والجمع ومن

حيث اسم الفاعل واسم المفعول وأسماء المكان والزمان وتطرق فيه -أيضا- على مفهوم الإلحاق. تناول الباحث في الفصل الثاني أوزان الأفعال الثلاثية المجردة والمزيدة وأوزان الملحقات بالرباعي المجرد وفي الفصل الثالث تحدث عن الإعلال والإبدال في الأسماء والأفعال.

ثانيا: المسائل الصرفية في الجزء الثاني من الخصائص إعداد الطالب إدريس خالد مصطفى من خريجي الدفعة ١٤٢٦هـ ١٤٢٧ الموافق ب ٢٠٠٥م-٢٠٠٦م من كلية اللغة العربية والدراسات الأدبية بالجامعة الإسلامية بالنيجر، وخطة دراسته قامت على نظام الفصول والمباحث.

بدأ بمقدمة ومدخل وقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول في المدخل عكف على التعريف بابن جني وبكتابه الخصائص ويتضمن الفصل الأول معاني الأوزان الزائدة من حيث قسميها الثلاثي والرباعي وتناول فيه الاشتقاق وقسميه الصغير والكبير وفي الفصل الثاني تحدث عن اسم الفاعل واسم المفعول وعن جمع التكسير والنسب والإلحاق كما تطرق إلى القلب المكاني والإدغام الأكبر والأصغر.

هيكل البحث

يأتي هذا البحث في أربعة فصول بعد المقدمة التي تناول فيها الباحث بيان أهداف الدراسة وأهمية الموضوع مع ذكر الحاجة للكتابة فيه، ومهد بعدها بالفصل الأول في ذكر نبذة تاريخية عن ابن جني وكتابه الخصائص وتعريف علم الصرف.

وأما الفصل الثاني منه: جمع فيه الباحث أبواب الفعل المضارع مع ماضيه للفعل الثلاثي المجرد ثم درس معاني صيغ الزوائد التي تناولها ابن جني في هذا الجزء من الخصائص.

وتناول في الفصل الثالث دراسة الأسماء من حيث التثنية والجمع وتأصيل المذكر ومن حيث النسب والتصغير.

وفي الفصل الرابع تحدث الباحث عن مسائل الإعلال والإبدال، وعن الإدغام والإمالة وفق ورودها في الخصائص.

ثم انتهي الباحث إلى الخاتمة لخص فيها أهم النتائج التي تضمنها البحث والتوصيات.

الفصل الأول: التمهيد، نبذة تاريخية عن ابن جني، وكتابه الخصائص والتعرف على علم الصرف،

المبحث الأول: التعريف بابن جني، وبيان نسبه وأصل اسمه ونشأته وحياته العلمية.

المطلب الأول: اسمه ونسبه

هو أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي وأبوه جني مملوك رومي لسليمان بن فهد بن أحمد الأزدي الموصلي.

و كلمة "جنّي" بسكون الياء معرب "كني" ومعناه في العربية فاضل كريم[١] وهناك تلميح بأنه ربما كان اسمه "جني" تعريبا للكلمة اليونانية Gennaius[٢] ويقصد بها العبقري الألمعي أو الذكي.

المطلب الثاني: مولده

ولد ابن جني في الموصل بالعراق والعلماء مختلفون في سنة ولادته: بعضهم يقول: سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة، وقيل قبل ذلك، وقيل إن وفاته كانت سنة ٣٩٢هـ[٣] وقيل إنه توفي وعمره سبعون سنة، فإذا أخذ بهذا مع اعتمادنا لوفاته في السنة المذكورة سالفا فإن ولادته –إذن– كانت في سنة ٣٢٢هـ.

المطلب الثالث: نشأته وحياته العلمية

لقد نشأ ابن جني بالموصل ودرس فيها على شيوخها ويرجح شوقي ضيف أنه نزل بغداد مبكرا ففي تصانيف ابن جني يرد ذكر لبعض تلاميذ محمد بن يزيد المبرد (المتوفي ٢٨٥هـ) وتلاميذ أبي العباس أحمد بن يحي الملقب بثعلب (المتوفي ٢٩١هـ) أخذ ابن جني عن كثير من هواة اللغة والأدب، كابن مقسم البغدادي[٤] الذي كان راوية لثعلب، وأبي الفرج الأصفهاني[٥] صاحب كتاب "الأغاني"، وغيرهما...[١] لم يكتفِ ابن جني بذلك، بل أخذ

---

(١) ياقوت، **دراسات نحوية في الخصائص**، ص١٥

(٢) شوقي ضيف، **المدارس النحوية**، ص٢٦٥

(٣) أبو الفداء، **المختصر في أخبار البشر**، ١٣٦\٢

(٤) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن يعقوب العطار شيخ القراء صاحب كتاب الأنوار في علم القرآن المتوفي ٣٥٤هـ وقيل ٣٥٥هـ ينظر:ياقوت الحموي **معجم الأدباء** ٥٢\٢٠، وابن خلكان، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ٣٠٧\٣ والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، ٢٠٢\١٦.

(٥) هو علي بن الحسين بن محمد بن أحمد الأموي المتوفي ٣٥٦هـ ينظر: الذهبي **ميزان الإعتدال في نقد الرجال**

أيضًا عن الأعراب الفصحاء، ومعروف أن الأخذ عن طريق الرواية عن الأعراب الفصحاء مصدرٌ أساسيٌ من مصادر اللغويين العرب في جمع المادة اللغوية، والرواية عن الأعراب تعتبر ضبطًا لأحكام الرواية وقواعدها. والرعيل الأول من اللغويين كالخليل بن أحمد، والأصمعي، وأبي عمرو بن العلاء، وغيرهم كانوا يرحلون إلى البادية لكي يأخذوا اللغة العربية صافية من أفواه أصحابها، ويبتعدون عن بيئة الحضر، ولكنة الأعاجم. كما كان الأعراب يفدون من البادية على الخلفاء، ويحضرون مجالس العلماء والشعراء، واضطلع بعضهم بتأديب الناشئة في بيوت الأمراء والوزراء. عندما زادت كثرة تردد الأعراب على الحضر والأمصار ارتاب العلماء في فصاحتهم وأمسكوا عن الاعتداد بلغتهم حتى ا يختبروهم واحدا تلوى الآخر، فإذا فهِم العربي المراد من الكلام الملحون فإنهم لا يأخذون بلغته، إلى أن انتهى زمن اللغة الفصيحة. أشار ابن جني إلى ذلك في كتابه "الخصائص" في الباب الذي عقده بعنوان: "باب: ترك الأخذ عن أهل المدر"، يقول: "وكذلك لو نشأ في أهل الوبر ما شاع في لغة أهل المدر من اضطراب الألسنة وخبالها، وانتقاص عادة الفصاحة وانتشارها، لوجب رفض لغتها وترك تلقِّي ما يَرِد عنها؛ وعلى ذلك العمل في وقتنا لأنا لا نكاد نرى بدويًّا فصيحًا[٢]

توثقت الصلات بين ابن جني وأستاذه أبي علي الفارسي[٣] وكانت بداية اتصاله به أن ابن جني وهو شاب كان يدرّس العربية في جامع الموصل فمر به أبو علي فوجده يتكلم في مسألة قلب الواو ألفا في نحو: "قام" فاعترض عنه أبو علي فوجده مقتصرا فنبهه على الصواب، فقال " تزببت و أنت حصرم" فتبعه ابن جني حتى نبغ بسبب ملازمته إياه وبلغ ما بلغ من أمره.[٤]

المطلب الرابع: شيوخه

من أبرز شيوخ ابن جني وأكثر من أخذ عنه هو أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي (المتوفي٣٧٧هـ) فقد أخذ عنه كثيرا في مجالات لغوية وجالس أبا بكر محمد بن الحسن المعروف بابن مقسم من القراء (المتوفي ٣٥٥هـ) وروى عنه أخبار ثعلب، وتردد ذكره في كتبه، ودرس على أبي الفرج الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم الأصبهاني صاحب الأغاني (المتوفي

١٢٣\٣، و ابن حجر، **لسان الميزان**، ٤٦٧\١١ و ابن خلدون **تاريخ ابن خلدون** ٥٥٤\١١

(١) ياقوت، **دراسات نحوية في الخصائص** ص١٦

(٢) ابن جني، **الخصائص** ٦\١

(٣) أبو علي الفارسي هو الحسن بن عبد الغفار الفارسي(المتوفي ٣٧٧هـ) انظر: كحالة، **معجم المؤلفين**، ٣٥٨\١١

(٤) ياقوت، **دراسة نحوية في الخصائص**، ص١٧

٣٥٦هـ)، وغيرهم كثير[١].

المطلب الخامس: مؤلفاته

ألّف ابن جني كتبًا كثيرة في اللغة، وفي النحو، وفي الصرف، وفي القراءات، وغير ذلك. فله كتاب: "الخصائص"موضوع دراسة الباحث و"سر صناعة الإعراب" ويعد صوتيًّا ثم صرفيًّا أيضًا، وله كتاب صرفي خالص وهو "المنصف"، وهو كتاب في التصريف "(شرح تصريف المازني"، وله كتاب في "المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها" في القراءات الشاذة، وله كتاب أيضًا يسمّى "المبهج" في تسمية أسماء شعراء ديوان الحماسة، وله كتاب يسمى "اللمعة في العربية"، و"تفسير معاني ديوان المتنبي"، وله كتاب يسمّى "شرح الفصيح"، وغير ذلك كثير[٢]

المطلب السادس: مكانة ابن جني وثناء العلماء عليه

كان أبو الفتح إماما في النحو والصرف، والقسط الأكبر من أنشطته إنما في علم التصريف ودفعته رغبته في التعميق فيه إلى أن يقرأ على أستاذه الفارسي كتاب التصريف للمازني الذي كان يعد أنفس ما ألِّف في هذا العلم حتى عصر ابن جني، وعمد إلى شرحه في كتابه المنصف في التصريف، وكان على إمامة ابن جني في النحو أمثل منه في الصرف كما يذكره مترجموه، وإن كان لا يعرف إلا بالنحو –بالمعنى العام– ينتظم الصرف، وسبب نبوغه في الصرف وتفوقه فيه أن عجزه أمام أبي علي الفارسي كان في مسألة صرفية. فكان جده في الصرف أكثر وأبلغ من جده في النحو. ولسبب تعمق ابن جني في المسائل اللغوية كان له آراء تخالف ما كان عليه النحويون، يقول محمد علي النجار محقق الخصائص: "وكثيرا ما يخالف ابن جني في آرائه اصطلاح النحويين"[٣]

وكان لابن جني فضل عند العلماء المعاصرين له والذين من بعده حيث نجدهم يكثرون الثناء عليه. وهذا أبو الطيب المتنبي، اجتمع معه بحلب عند سيف الدولة أبي الحسن علي بن عبد الله بن حمدان (المتوفي ٣٣٨هـ) وفي شيراز عند عضد الدولة بن بويه (المتوفي ٣٧٨هـ) وكان المنتبي يجله ويقول فيه: "هذا رجل لا يعرف قدره كثير من الناس، وكان المتنبي إذا سئل عن

---

(١) كحالة، **معجم المؤلفين**، ١\٣٥٨

(٢) كحالة، **معجم المؤلفين** ١\٣٥٩

(٣) شوقي ضيف، **المدارس النحوية ص ٢٦٧**

شيء من دقائق النحو والصرف في شعره يقول: سلوا صاحبنا أبا الفتح، وكان يقول أيضا: "عليك بالشيخ الأعور ابن جني فسلوه فإنه يقول ما أردت وما لم أرد"[١].

صار ابن جني مضرب الأمثال لنبوغه في علم اللغة، النحو والصرف خصوصا وكان الحسن ابن صافي يقول: "وما سيبويه إلا من رعيتي ولو عاش ابن جني لم يسعه إلا حمل غاشتي"[٢] وقال أحمد فريد أحمد:كان ابن جني واسع الرواية والدراية وكان حقا إمام العربية"[٣]

المطلب السابع: وفاته

يمكن القول بأن ابن جني قضى حياته كلها في التعلم والتعليم والتأليف، وكان يسعى دائما لحفظ اللغة العربية الشريفة. ذكر الخطيب البغدادي أن ابن جني سكن ببغداد ودرس بها العلم إلى أن ألقى عصا التسيار في هذه الحياة وهو ببغداد يوم الجمعة اللتين بقيتا من صفر سنة ٣٩٢هـ رحمه الله تعالى[٤].

---

(١) شوقي المرجع السابق

(٢) الحسن بن صافي هو أبو نزار الحسن بن أبي الحسن صافي بن عبد الله بن نزار (المتوفي ٥٦٨هـ) انظر: كحالة، **معجم المؤلفين** ١\٣٥٨

[٣] ابن جني، **سر صناعة الإعراب** ١\١١

(٤) الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**،١١\٣١٢

المبحث الثاني: التعريف بالكتاب الخصائص وما يتضمنه من القضايا اللغوية، وتحته ستة مطالب:

المطلب الأول: اسم الكتاب وأهميته في الدرس اللغوي

يعرف كتاب ابن جني بالخصائص وهو من الكتب اللغوية القيمة، فقد كان له أثر محمود عند جمهور العلماء والأدباء والمشتغلين باللغة العربية وفقهها، والمعنين بأصول اللغات وعقد الصلات فيما بينها، بل إنه فتح آفاقا جديدة للبحث وأنشأ فصولا عريقة يتداولها الباحثون بالتخصيص والتوليد والدرس وهو منهل الظمآن في هذه المجالات.

المطلب الثاني: الدافع إلى تأليف هذا الكتاب:

في مقدمة "الخصائص" يتضح غرض ابن جني من تأليف كتابه، والدافع الذي حفزه إلى ذلك. فمن بين الدوافع التي دفعته إلى تأليف كتاب "الخصائص":

أولا: الكشف عن أسرار اللغة العربية الشريفة، وإقامة الأدلة على ما حوَتْه من خصائص الحكمة ووجوه الإتقان والصنعة.

ثانيا: إن ابن جني عمل كتابًا في أصول النحو العربي بمفهومه العام، على غرار كتابه "أصول الفقه وأصول الكلام" عندما كان البصريون والكوفيون على كثرة ما بحثوا وألّفوا قد تنكّبوا هذا الطريق، ولم يعرضوا لتلك الأصول، إلا ما كان من أبي الحسن الأخفش المتوفي (١٧٧هـ) وأبي بكر بن السراج المتوفي (٣١٦هـ)في كتابيهما، ولذا يقول ابن جني: وذلك أنا لم أر أحدا من علماء البلدين(الكوفة والبصرة) تعرض لعمل أصول النحو على مذهب أصول الكلام والفقه، فأما كتاب أصول أبي بكر فلم يلم فيه بما نحن عليه إلا حرفين في أوله، وقد تعلق عليه به وسنقول في معناه، على أن أبا الحسن قد صنف في شيء من المقاييس كتيبا، إذا أنت قارنته بكتابنا هذا علمت بذلك أنا نبنا عنه فيه وكفيناه كلفة التعب به وكافاناه على لطيف ما أولاناه من علوم المسوقة إلينا المفيضة ماء البشر والبشاشة علينا[1]

ثالثا: إن ابن جني وجد أن طلاب العربية في عصره في حاجة إلى كتاب يشبع نهمهم من تلك الأصول اللغوية.

رابعا: إن ابن جني كان لديه رغبة أكيدة في القيام بواجبه إزاء اللغة العربية، وخدمتها كلغة القرآن.

---

(١) ابن جني، **الخصائص**، ١٩\١

المطلب الثالث. مادة الكتاب:

بيّن في مقدمة الخصائص وجه الحاجة إلى مثل هذا الكتاب، إذ لم يكن من بين المؤلفات السابقة عليه ما يُغني عنه. ثم بعد ذلك تحدث عن الفرق بين الكلام والقول، وعرض ابن جني بتعريف اللغة، واشتقاقها، والنحو، والإعراب، والبناء، وأفرد لنشأة اللغة الأولى حديثًا مطولاً، أتى فيه على أقوال العلماء في هذه القضية؛ ولذلك مرة يقول بأن اللغة نشأت عن طريق المواضعة، ومرة يقول بأنها نشأت عن طريق المحاكاة.

وأيضًا تحدث عن تعارض العلل، وعن المعلول بعلتين، وفرّق بين الاستحسان والعلة المحكمة، وغير ذلك الكثير.

وابن جني أيضًا في كتاب "الخصائص" تعرّض لقضية الاطّراد والشذوذ، وقضية السماع والقياس والإجماع، وتحت كل أصل من هذه الأصول مسائل جزئية تتفرع عنها وتتصل بها.

ابن جني تحدث عن تعارض السماع والقياس، وبأيهما يأخذ المستعمل حينئذ. والقياس قد يكون على ما قلَّ في كلامهم، لا على ما كثر منه؛ لأن العرب قد تمتنع عن الكلام بما يجوّزه القياس، والمقيس على كلام العرب فهو لاحق بكلامهم سواء كان هذا أعجميًّا أم عربيا.

هنا أيضًا بين ابن جني: أن العرب في مثل هذا الباب يتفاوتون، فمنهم من يخف ويسرع إلى قبول ما يسمعه، ومنهم من يستعصم فيقيم على لغته الأصلية. والعربي الفصيح قد ينتقل لسانه من لهجة إلى غيرها، فهل يؤخذ بلغته أو لا؟

أيضًا ابن جني وضّح أن للعرب في كلامها سننًا وطرائق ربما يستغنون بالشيء عن الشيء، ويعترضون، ويتجوّزون، ويضمّنون، ويحذفون إلى آخره.

وللغة العربية أسرار ودقائق لا يفطن إليها إلا من أمعن النظر إلى أوضاعها اللفظية التركيبية؛ لذلك وجدنا ابن جني قد فهم هذه الأسرار وهذه الدقائق، ومن خلال كتاب ابن جني "الخصائص" يحدث ابن جني عن تداخل الأصول الثلاثية والرباعية والخماسية، نحو: "قتل"، و"اقتتل"، و"رخو"، و"رخوة"، وغير ذلك... وعن الألفاظ المقلوبة مثلاً: "جذب"، و"جبذ"، وعن الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان الآخر، مثل: "هتلت السماء"، و"هتنت السماء إلى آخره.

كتاب "الخصائص" لابن جني يتضمن أسرار العربية في التصريف، والكشف عن علل العربية الأولى، ويأبى مع هذا إلا أن يُخصص لمسائل التصريف موضعًا مستقلاً يكشف فيه عن الغرض منها، ويميّز بين مسائل التمرين، والمسائل التي يكون الغرض منها هو: إلحاق ما ليس

من كلام العرب بكلامهم، وإدخاله في جملتهم.

هذا الكتاب جمع فعلا كثيرا من العلوم في ميادين شتى ويكفي للباحث ما ذكره ياقوت في الدراسات النحوية في كتاب الخصائص يقول: " والخصائص مؤلف قيم ثمين تناول فيه صاحبه كثيرا من الأبواب الصوتية والصرفية والنحوية بالتخصيص والدراسة والتخصص والموازنة، كما أنه عقد كثيرا من الأبواب التي تنطوي تحت ما يعرف اليوم بعلم اللغة Linguistics وفقه اللغة Philology بل إنه كتاب في صميم علم اللغة الوصفي Descriptive Linguistics وهو خير ما ألفه القدماء في الميدان.[١]

ويضم الخصائص القوانين الكلية الجامعة للأصول العامة للدرس اللغوي في العربية ويتناول المنهج العام لدرس اللغة[٢]

المطلب الرابع: عناصر منهج ابن جني في الكتاب

القياس: ويراد بالقياس: استنباط شيء جديد في اللغة لم يُسمع ولم يُرو قياسًا على ما سُمع عن العرب. ابن جني كانت له يد طويلة في وضع قواعد القياس، والدعوة إلى الأخذ به. ومما يدل على ذلك قوله "مسألة واحدة من القياس أنبل وأنبه من كتاب لغة عند عيون الناس. قال لي أبو علي –رحمه الله– بحلب سنة ست وأربعين: أخطئ في خمسين مسألة في اللغة، ولا أخطئ في واحدة من القياس"[٣] ويقول: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب، ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل، ولا مفعول؟ وإنما سمعت البعض، فقست عليه غيره. فإذا سمعت: "قام زيد"، أجزت: "ظرُف بشر"، و"كرم خالد"، وهكذا..."

التتبع الدقيق للفكرة: حتى يأتي على وجوه القول فيها، وينتهي إلى ما يريده تقريرا بشأنها. وهو لهذا كثيرًا ما يصطنع طريق المحاورة التي تقوم على السؤال والجواب. مثلاً: في تعليقه على الآية الكريمة في قوله تعالى: ﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾[٤] هذا يدل على مدى تتبع ابن جني للفكرة من أوّلها حتى يصل إلى الرأي المختار في نهايتها. استدل العلماء بقوله تعالى:

---

(١) ياقوت، **دراسات نحوية في الخصائص**، ص٨

(٢) عبده الراجحي ، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ص١٩

(٣) ابن جني **الخصائص** ١\٨٨

(٤) سورة البقرة الآية ٣١

﴿وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا﴾ [1] على أن اللغة جاءت عن طريق الوحي، فهي وحي وتوقيف من الله –سبحانه تعالى–. يقول ابن جني: "فإن قيل: فاللغة فيها أسماء وأفعال وحروف، وليس يجوز أن يكون المعلم من ذلك الأسماء دون غيرها ما ليس بأسماء، فكيف خص الأسماء وحدها؟". هذا طريق سؤال، ثم يجيب على هذا السؤال: "قيل: اعتمد ذلك من حيث كانت الأسماء أقوى الركن الثلاثة، ولا بد لكل كلام مفيد من الاسم، وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل. فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة، جاز أن يكتفي بها ممّا هو تال لها، ومحمول في الحاجة إليها عليه".

كان ابن جني كثيرًا ما يذكر آراء العلماء، وينقل من كتبهم. فكان يقوم بعزو الآراء الواردة في كتابه إلى أصحابها. ابن جني أيضًا كانت عنده عناية بسلسلة الأسانيد التي تساق بين يدي الأخبار التي يوردها. وكان في حكايته لأقوال هؤلاء العلماء لا يقف عند مجرد الحكاية؛ ولكنه يزيد عليها بالشرح والتوضيح والتأسيس. فليس ابن جني مجرد ناقل، عندما كان ينقل لا بد وأن يكون هذا النقل مصاحبًا لما رآه صحيحًا، وموافقًا للقواعد؛ بل كان ابن جني يناقش الكثير من الآراء والقضايا المتنوعة. مثلاً: في باب ترافع الأحكام، عندما يحكي عن سيبويه تكسير: "فُعْلَة" على "أَفْعَل"، ابن جني ينقل عنه قوله: "ولأجل ذلك ما حمل "أَمَةٌ" على أنها "فَعَلٌ" لقولهم في تكسيرها: "آم"، ثم يعلق على ذلك بقوله: "إلى هنا انتهى كلامه، إلا أنه أرسله ولم يعلله" أي: لم يقدم سيبويه تعليلاً واضحًا في ذلك. ثم يعلل ابن جني ذلك فيقول: "والقول عندي: أن حركة العين قد عقبت في بعض المواقع "تاء" التأنيث، وذلك في الأدواء"؛ فيقدم التحليل العلمي الدقيق لمثل ذلك.[2]

وكان ابن جني يناقش ولا يقطع بالصحة إلا إذا وجد الدليل القاطع أقوى، فإنه يقول بأن ما ذهب إليه فلان ليس صوابًا، ويدلل على ذلك، بالأدلة القوية التي تؤكد حكمه بها.

الابتكار والتجديد: الذي ساعده على ذلك هو: اطلاع ابن جني الواسع على تراث الأسلاف من العلماء، وكذلك الذوق اللغوي الرفيع والسليم لدى ابن جني. فقد وجد يبسط القول في القضايا التي حام حولها بعض العلماء السابقين، ويبتكر من المباحث ما لم يسبقه به أحد. مثلاً: في باب إمساس الألفاظ أشباه المعاني، يقول ابن جني: "اعلم أن هذا موضع

---

(١) سورة البقرة الآية ٣١

[2] ياقوت، **دراسات نحوية** ص١٧

شريف لطيف، وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه، وتلقته الجماعة بالقبول له، والاعتراف بصحته. ووجدت أنا من هذا الحديث أشياء كثيرة، على سمت ما حداه، ومنهاج ما مثله" أيضًا في "باب: استعمال الحروف بعضها مكان بعض"، يقول: "ووجدت في اللغة من هذا الفن شيئًا كثيرًا، لا يكاد يحاط به؛ ولعله لو جمع أكثره لا جميعه لجاء كتابًا ضخمًا" كذلك أيضًا ابن جني توسع في قضية الاشتقاق الأكبر، والاشتقاق الكبير، الذي كان يستعين به أبو علي الفارسي، ويستروح له عند الضرورة. ورغم أن الفارسي لم يسمّ هذا الاشتقاق بذلك، إلا أنه كان يستأنس به، فجاء ابن جني وأطلق عليه هذا الاسم، ومثَّل له. ووجد ابن جني يتلطف في رد الكلمات التي تتحد في مكوناتها الصوتية وإن اختلف ترتيبها إلى معنى واحد يجمع بينها، ولم يزعم أن ذلك مطرد في جميع اللغة.[1]

ابن جني أيضًا دلّ على بعض الأفكار التي لم يُسبق إليها. على سبيل المثال: إهمال ما أهمل من التراكيب الصوتية في لغة العرب، علة استعمال ما استُعمل منها، يقول:"فإن أحدًا لم يتكلف الكلام على إهمال ما أُهْمِل، واستعمال ما استعْمِل، وجماع القول فيه: لزومك محجة القول بالاشتقاق والاختلاف".[2]

الاستطراد لأدنى ملابسة بين مادة الحديث وما استطرد به: هذا الاستطراد الذي يستطرد ابن جني فيه لا يخلو من الفوائد اللغوية والعلمية التي تعود على القارئ؛ فكأن ابن جني يقصد من هذا الاستطراد الإفادة وزيادة القارئ في الاستزادة من ذلك؛ ولذلك يقول: "وإنما أفضى بنا إليه طرف من القول أحببنا استيفاءه تأنسًا به، وليكون هذا الكتاب ذاهبًا في جهات النظر، إذ ليس غرضنا فيه الرفع والنصب والجر والجزم؛ لأن هذا الأمر قد فرغ منه في أكثر الكتب المصنفة فيه منه؛ وإنما هذا الكتاب مبني على إثارة معادن المعاني، وتقرير حال الأوضاع والمباني، وكيف سرت أحكامها في الأنحاء والحواشي".

الاستشهاد، أو مصادر الاحتجاج: استشهد ابن جني بالشعر الفصيح في بيان المعاني والألفاظ معًا. أما شعر المولدين، فقد استشهد ابن جني به في المعاني والأغراض؛ أما الألفاظ فلا، وبمحاورته مع الأعراب الذين أدركهم وسمع عنهم. وكثيرًا ما يعزو أو ينسب هذه الأشعار إلى قائليها، وفي بعض الأحيان كان يترك هذه النسبة. بعض هذه الشواهد استخرجها ابن

---

[1] ياقوت، **دراسات نحوية ص٨**

[2] ياقوت، **دراسات نحوية ص١٧**

جني من دواوين الشعراء، ورجز الرجاز، وبعضها وقف عليه في المؤلفات اللغوية التي سبقته.

المطلب الخامس: إيجابيات الكتاب

يمتاز الخصائص بميزات كثيرة رفعت من شأنه وجعلته في صف المصادر اللغوية المعتمدة، يلجأ إليه الدارسون والباحثون، ومن هذه المميزات ما يلي:

أولا: سهولة الأسلوب والعبارات حيث اجتنب ابن جني كل التعقيدات اللفظية وغيرها.

ثانيا: غزارة المعلومات التي تضمها فقد تناول أبوابا كثيرة في جميع الجوانب اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية.

ثالثا: ميله إلى التطور والتجديد فهو يجنح في تحليله إلى منهج مغاير لمنهج معاصريه إذ يعرض القوانين الكلية الجامعية والأصول العامة لعلوم اللغة، الأمر الذي ضمن لكتابه التوافق مع ما تنادي به الدراسات اللغوية الحديثة من القضايا.

رابعا: كون ابن جني يتمتع بالملكة العقلية والإحساسات المكتسبة والتذوق الفكري، وكل ذلك أتاح له فرصة السيطرة على أفكار الباحثين في كتابه.

خامسا: كثرة الشواهد اللغوية والشعرية.

سادسا: حفظ التراث اللغوي العربي من الضياع.

سابعا: الابتكار والتجديد.

ثامنا: كثرة الأفكار والقضايا العلمية الجديدة والقديمة.

تاسعا: الإحتفاظ بالقصص والحكايات.

المطلب السادس: المآخذ على كتاب "الخصائص":

كما نعرف إن كتاب "الخصائص" له شهرة كبيرة في علوم العربية، وله أيضًا قيمة كبيرة بين المؤلفات اللغوية؛ لأن كتاب "الخصائص" له منهجه في التأليف، كتاب في مادته العلمية التي تضمنها غنيّ بالكثير من الأفكار والقضايا العلمية الجديدة والقديمة التي أضاف عليها ابن جني، وأثراها بفكره وبمنهجه. لكن مع ذلك كله فهناك بعض المآخذ التي وجهت إلى هذا الكتاب:

أولا: الاستطراد الذي يقع فيه ابن جني كثيرًا. ومع أن استطرادات ابن جني لا تخلو في جملتها من فوائد كثيرة ربما كان يقصد ابن جني الاستطراد من ورائها لكي يكتبها ويفيد القارئ منها، إلا أن هذا النهج من شأنه يؤدّي إلى إعاقة الفهم والتلبيس على القارئ أو السامع.

ثانيا: عدم دراسته لبعض القضايا في موضع واحد، فربما الفكرة الواحدة يتعرض لها في أكثر

من موضع في الكتاب؛ هذا يؤدي إلى تشتت الفكرة في جزئيات متناثرة في صفحات الكتاب، وتحتاج هذه الفكرة المشتتة إلى الوقت والجهد من القارئ في سبيل الإلمام بجميع الخيوط المتعلقة بهذه الفكرة.

ثالثا: التكرار؛ وهذا التكرار يستوي في تكراره الشواهد الشعرية في أكثر من موضع، وتكراره للقصص التي حكاها في أكثر من موضع، والمأثورات أو المسائل اللغوية والروايات الأدبية، وغير ذلك. مثلاً: مسألة بناء الأفعال والأسماء والصفات بطريق الإلحاء، وغير ذلك.كذلك أيضًا يعقد ابن جني للمسألة الواحدة الأبواب المتباعدة في موضعها من الكتاب. مثلاً: في "باب: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب"، وفي "باب: في اللغة المأخوذة قياس"، كل ذلك تكرار، كان على ابن جني ألا يكثر من هذا التكرار في هذا الكتاب.[1]

رابعا: أن ابن جني جانَبه الصواب في بعض المسائل العلمية، و تكلَّف في بعضها. مثلاً: ممّا ذهب إليه من أن أكثر اللغة مجاز لا حقيقة، وتغالَى في هذا إلى الحد الذي يجعل مبنى التراكيب العربية كلها على المجاز والاتساع بوضع الكل موضع البعض، والعام أيضًا موضع الخاص.

خامسا: وقوعه في بعض الأخطاء اللغوية، وهذه الأخطاء ربما يُعزى بعضها إلى النساخ، والبعض الآخر إلى ابن جني. ومما عزي إلى ابن جني: أن هذا الأعرابي تلقّى سؤال أبي الحسن بما هو الغرض عند الكافة في مثله، ولم يحفل بصناعة الإعراب التي إنما هي لفظية، ولقوم مخصوصين من بين أهل الدنيا أجمعين، فيجعل الألف واللام على "كافة" التي لا تدخلها الألف واللام في الفصيح من كلام العرب.

ويؤخذ على هذا الكتاب: أنه تردّد في هذا الكتاب بعض المصطلحات غير مألوفة؛ من ذلك مثلاً: تعبير ابن جني عن النسب بالإضافة، كذلك عبر عن مد الصوت بالمطل في الجزء الأول (ص ٢٤٠)، والجزء الثالث (ص ١٢١ و ١٢٤)، وتعبيره عن أعلام المعاني في العربية بالأدلة، فالهمزة دليل الاستفهام، و"إن" دليل الشرط.[2]

هذه هي المآخذ التي أخذت على كتاب "الخصائص" لابن جني، وهذه المآخذ في حقيقتها لا تقلل من شأن الكتاب، أو من شأن صاحبه؛ وحسب ابن جني في "الخصائص": أنه اكتشف

---

(١) ياقوت، **دراسات نحوية** ص١٧

(٢) ياقوت، **دراسات نحوية** ص١٧

الكثير من النظريات اللغوية الحديثة التي لم يهتد إليها الباحثون المحدَثون، إلا بعد طول ممارسة، وطول فكر، وطول دأب، بالإضافة إلى إسهاماته إلى بعض القضايا التي سبق العلماء بالقول فيها دون أن يستطرد. مثلاً: مناسبة الألفاظ لمعانيها عندما تحدث عنها الخليل، وتحدث عنها أيضًا سيبويه، إلا أن ابن جني أتى بهذه القضية واستطرد فيها وتوسع فيها، كلّ ذلك من خلال فكر ابن جني، وثقافته الفلسفية التي برع فيها.

المبحث الثالث: التعريف بعلم الصرف لغة واصطلاحا، ويندرج تحت هذا المبحث ثلاثة مطالب وهي:

المطلب الأول: التعريف اللغوي للصرف

التصريفُ "تَفْعيلٌ " مأخوذ مِنَ الصَّرْفِ، وهو أنْ يُصرَّفَ الكلمة المفْرَدَة فَتَتَوَلَّد منها أَلْفَاظ مُخْتَلِفَةٌ، ومعانٍ مُتَفَاوِتَة[1].

الصرف من علوم أصول العربية فهو ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به[2] وهذا اللفظ "الصرف" مأخوذ من مادة صرّف يصرّف صرفا وتصريفا، والتصريف لإفادة معنى الكثرة، وهو في اللغة يأتي على معان كثيرة منها: التحويل والتغيير ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [3] ومنه تصريف المياه، ويقال صرف الشيء صرفا رده عن وجهه[4]

المطلب الثاني: المعنى الاصطلاحي للصرف

وأما معناه الاصطلاحي فقد كان الرواد الأوائل يعرفونه بأن يؤخذ من كلمة بناء لم تبنه العرب على وزن ما بنته العرب من غيرها ثم تفصل في البناء الذي أخذته ما يقتضيه قياس كلامهم.

وعليه توضيح هذا المصطلح الذي رآه المتأخرون بأنه: "العلم الذي تعرف به كيفية صياغة الأبنية وأحوال هذه الأبنية التي ليست إعرابا ولا بناء" وبذلك يكون الصرف هو تغيير بناء الكلمة لغرض معنوي أو لفظي. ومن الغرض المعنوي تغير المفرد إلى التثنية وإلى الجمع، أما الغرض اللفظي فمنه تغيير "قَوَلَ" و "غَزُوَ" إلى "قَال" و "غزو" أي الإعلال والإبدال[5] يقول صاحب الشافية في علم الصرف: التصريف علم بأصول يعرف بهَا أَحْوَال أبنية الْكَلم الَّتِي لَيست بإعراب[6]

---

(١) الجرجاني، **المفتاح في الصرف**، ص ٤٥

(٢) ابن جني، **المنصف في التصريف**،، ١\٢ بتصريف

(٣) سورة البقرة الآية ١٦٣

(٤) مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، مادة صرف ص٢٨٠

(٥) الراجحي، **البسيط في علم الصرف**، ص٨

(٦) ابن حاجب، **الشافية في علم التصريف**، ص ٤

ويمكن القول بأن الصرف هو العلم الذي يبحث فيه عن أبنية الكلم وأحوالها صحة واعتلالا[1].

المطلب الثالث. فائدة علم الصرف

إن لعلم الصرف فوائد كثيرة تحدث عنها العلماء المشتغلون بهذا الفن من ذلك ما ذكره ابن مالك في إيجاز التعريف: "وهذا القبيل من العلم يحتاج إليه جميع أهل العربية أتم حاجة، وبهم إليه أشد فاقة؛ لأنه ميزان العربية، وبه تعرف أصول كلام العرب من الزوائد الداخلة عليها، ولا يوصل إلى معرفة الاشتقاق إلا به.[2]

وقد يؤخذ جزء من اللغة كبير بالقياس، ولا يوصل إلى ذلك إلا من طريق التصريف؛ وذلك نحو قولهم: إن المضارع من فَعُل لا يجيء إلا على يَفْعُل بضم العين،لو سُمِعَ إنسانٌ يقول: كرُم يكرَم بفتح الراء من المضارع، لقضي عليه بأنه تارك لكلام العرب، سُمِعَ قولهم: يكرُم أو لم يُسْمَعْ؛ لأنه إذا صح أن العين مضمومة من الماضي قضي بأنها مضمومة في المضارع أيضا قياسا على ما جاء. ولم يُحتج إلى السماع في هذا ونحوه، وإن كان السماع أيضا مما يشهد بصحة القياس.

ومن ذلك أيضا قولهم: إن المصدر من الماضي إذا كان على مثال أَفْعَلَ يكون مُفعَلا -بضم الميم وفتح العين- نحو: أدخَلْته مُدْخَلا، وأخرجته مُخْرَجا، ولو أريد المصدر من أكرمته على هذا الحد لقيل: مُكْرَما قياسا، ولم يحتج فيه إلى السماع، وكذلك قولهم: كل اسم كانت في أوله ميم زائدة مما يُنقَل ويُعمَل به فهو مكسور الأول، نحو مِطْرَقة ومِرْوَحة، إلا ما استُثني من ذلك. فهذا لا يعرفه إلا من يعلم أن الميم زائدة، ولا يعلم ذلك إلا من طريق التصريف، فهذا ونحوه مما يستدرك من اللغة بالقياس.[3]

---

(١) المرصفي، **رسالتان في علم الصرف**، ص١١

(٢) ابن ملك، **إيجاز التعريف في علم الصرف**، ص٥

(٣) ابن جني **المنصف**، ١\٢٣٥

الفصل الثاني: في تصريف الأفعال من حيث أبواب المضارع مع ماضيه من الفعل الثلاثي المجرد ومن حيث معاني صيغ الزوائد

المبحث الأول: في تصريف الأفعال من حيث أبواب المضارع مع ماضيه من الفعل الثلاثي المجرد.

الفعل كما يعرفه اللغويون النحاة هو ما دل على اقتران حدث بزمان. ومن خصائصه صحة دخول قد، وحرفي الإستقبال، والجوازم، ولحوق المتصل البارز من الضمائر، وتاء التأنيث الساكنة نحو: قد فَعَل يَفْعَل وسيَفْعَل وسوف يفْعَلُ ولم يفْعلْ وفعَلْتُ ويفعَلْنَ وافعَلِي وفَعَلَتْ.[1]

والْأَفْعَال على ثَلَاثَة أضْرب تَنْقَسِم بأقسام الزَّمَان مَاض وحاضر ومستقبل.

الماضي: مَا قرن بِهِ الْمَاضِي من الْأَزْمِنَة نَحْو: (قَامَ أمس) وَ (قعد أول أمس)

الحاضر: مَا قرن بِهِ الْحَاضِر من الْأَزْمِنَة نَحْو: (هُوَ يقْرَأ الْآن) وَ (هُوَ يُصَلِّي السَّاعَة) وَهَذَا اللَّفْظ أَيْضا يصلح للمستقبل إِلَّا أَن الْحَال أولى بِهِ من الِاسْتِقْبَال نحو: (هُوَ يقْرَأ غَدا وَيُصلي بعد غَد) فَإِن أريد إخلاصه للاستقبال أدخل فِيهِ السِّين أَو سَوف : (سيقرأ غَدا وسوف يُصَلِّي بعد غَد)

المستقبل: مَا قرن بِهِ الْمُسْتَقْبل من الْأَزْمِنَة نَحْو قَوْلك: (سينطلق غَدا) و (سوف يقوم غَدا) و (سوف يُصَلِّي غَدا) وَكَذَلِكَ جَمِيع أَفعَال الْأَمر وَالنَّهْي نَحْو: (قُم غَدا وَلَا تقعد غَدا)[2]

والفعل فد يكون ثلاثيا مجردا ومزيدا وقد يكون رباعيا مجردا ومزيدا كذلك. والفعل الثلاثي المجرد له أوزان ثلاثة أو ثلاثة أبنية فعَل وفعِل وفعُل. فكل واحد من الأولين على وجهين: متعد وغير متعد. ومضارعه على بناءين، مضارع "فعَل" على "يفعِل" "يفعُل"، ومضارع "فعِل" على "يفعَل" و"يفعِل". والثالث على وجه واحد غير متعد ومضارعه على بناء واحد وهو"فعُل" "يفعُل". فمثال فعَل ضرَبه يضرِبه، وجلَس يجلِس، وقتَله يقتُله، وقعَد يقعُد. ومثال فعِل شرِبه يشرَبه، وفرِح يفرَح، ورمِقه يرمِقه، ووثِق يثِق. ومثال فعُل كرُم يكرُم. وأما فعَل يفعَل فليس بأصل ومن ثم لم يجيء إلا مشروطًا فيه أن يكون عينه أو لامه أحد حروف الحلق: الهمزة والهاء والحاء والخاء والعين والغين إلا ما شذ من نحو أبى يأبى وركن يركن. وأما فعُل

---

(١) الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص ٣٥٤

(٢) ابن مالك، **إيجاز التعريف في علم التصريف**، ص١٧٢

يفعُل نحو فصُل يفصُل فمن تداخل اللغتين. هذا ما يتعلق بالفعل المجرد الثلاثي، وأما المزيد فله خمسة وعشرون بناء والزيادة لا تخلو إما أن تكون من جنس حروف الكلمة أو من غير جنسها.

والفعل الرباعي، للمجرد منه بناء واحد "فَعْلَلَ ويكون متعديًا نحو: دحرج الحجر، وسرهف الصبي. وغير متعد نحو دربخ وبرهم. وللمزيد فيه بناءان إفعنلل نحو احرنجم وافعلل نحو اقشعر.[1]

تناول ابن جني هذه الظاهرة بالدراسة والتدقيق وبين أن الحرف الذي قبل الأخير من مضارع غير الثلاثي[2] يكون إما مفتوحا أو مكسورا قياسا مطردا، أما في مضارع الثلاثي[3] فقد يكون مضموما أو مفتوحا أومكسورا وأنه ليس لهذه الأحوال الثلاث في مضارع الثلاثي قياس مطرد لا يشذ عنه فعل، كما أن قياس ما زاد على الثلاثة مطرد لم يخرج عنه شيء من الأفعال، بل إن مدار الضبط في الأفعال الثلاثية ماضيها ومضارعها على ما يسمع من أفواه الأثبات من حملة اللغة وحفاظها أو ما ينقل نقلا صحيحا عن المعاجم الموثوق بها.

ذكر ابن جني الأمثلة لبعض الأوجه الجائزة لمضارعات الفعل الثلاثي المجرد[4] بأن يكون مفتوح العين في الماضي و مكسورها في المضارع نحو: ضرَب يضرِب أو مفتوحها في الماضي والمضارع معا نحو: فتَح يفتَح، أو مكسورها في الماضي ومفتوحها في المضارع نحو: فرِح يفرَح، أو مكسورها في الماضي والمضارع معا نحو: حسِب يحسِب وغيرها من الصور والأوجه التي ذكرها ابن جني تحت الموضوع (باب في وجوب الجائز) "ومن ما يبيحه القياس في نحو: يضرِب ويجلِس ويدخُل ويخرُج من اعتقاب الكسرة والضمة على كل واحدة من هذه العيون، وأن يقال يضرِب ويضرُب ويجلِس ويجلُس ويدخُل ويدخِل ويخرِج ويخرُج قياسا على ما اعتقبت على عينه الحركتان معا في نحو: يعرِش ويعرُش، وإن كانت الكسرة في عين مضارع "فعَل" تقول "يفعِل" أولى من "فعَل" "يفعُل" فإنهما على كل حال مسموع أكثر السماع من عين "فعَل"[5] وقال في نفس الموضوع: "لأنه لما كانت حركة العين في المضارع أبدا تخالف حركة

---

(١) الزمخشري، **المفصل في صنعة الإعراب**، ص ٥٣٣

(٢) مضارع غير الثلاثي: هو فعل المضارع مأخوذ من الثلاثي المزيد نحو: يستغفر من استغفر و يفتعل من افتعل

(٣) مضارع الثلاثي: هو كل فعل مضارع أخذ من الفعل الماضي المجرد نحو: يذهب من ذهب ويأخذ من أخذ

(٤) الثلاثي المجرد: هو كل فعل ثلاثي خال من حروف الزيادة ويتألف من فاء و عين ولام (فعل)

(٥) ابن جني **الخصائص**، ٣\٥٩

عين الماضي إلا في باب "فعُل يفعُل" جاز "قتَل يقتُل" لأن الإختلاف قد وقع، ولكن الباب ما بدأنا به من أن باب "فعَل" إنما هو يفعِل"[1]

يفهم من خلال هذه النصوص التي أوردها ابن جني أن هناك قواعد وضوابط لضبط الأفعال المضارعة من الفعل الثلاثي المجرد مع ماضيها وأنها تكفي لأن يعرف الدارس هذه القواعد والضوابط ويرد ما يسمعه إليها ليعرف نصيبه من مسايرها.

وابن جني يرى أن القسمة العقلية كانت تقتضي أن تجيء مضارعات "فعَل" بفتح العين – الماضي الثلاثي المجرد– مكسورة نحو: ضرَب يضرِب ويجلِس من جلَس، ومنها أن تجيء مضمومها نحو: دخَل يدخُل وخرَج يخرُج، إلا أن ابن جني يرى جواز تعقب الكسرة والضمة في عين واحد كأن يقال: يدخُل ويدخِل بالضمة والكسرة على سواء، قياسا على ما ورد بتعقب الحركتين ومنه: يعرِش ويعرُش من عرَش. ويجزم ابن جني أن الكسرة في باب الثلاثي "فعَل" مفتوح العين هي الأصل يقال "فعَل يفعِل" وأما "يفعُل" بضمة العين في هذا الباب فليس بالأصل وإنما داخل عليه. وربما هذا يكون هو السبب لمّا أرادت العرب حذف الواو في مضارع "فعَل" مفتوح العين مما فاؤه واوا اقتصروا به على الكسر الذي ذكر ابن جني أنه الأصل والذي يجب معه الحذف نحو: "وجَد يجِد" "وجَل يجِل" ولم يضموه لأن الضمة ليست بأصل فيه.

قد استعملت العرب الأوجه الستة في العربية للأفعال الثلاثية المضارعة مع ماضيها، أما الأولى والثانية فهما: "فعَل يفعِل" بفتح العين في الماضي وكسرها في المضارع نحو: ضرَب يضرِب، و"فعَل يفعَل" بفتح العين في الماضي والمضارع معا نحو: فتَح يفتَح. أما الثالثة فهي: "فعَل يفعُل" بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع، نحو: نصَر ينصُر والرابعة هي:"فعِل يفعَل" بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع نحو: شرِب يشرَب، والخامسة هي: "فعِل يفعِل" بكسرهما نحو: ورِث يرِث.[2] والوجه الأخير هو: "فعُل يفعُل" بضم العين في الماضي والمضارع نحو: حسُن يحسُن و كرُم يكرُم.

وهذه هي الأوجه الممكنة لباب المضارع مع ماضيه وقد تقدم أن ابن جني أشار إلى أنه لا يوجد قياس مطرد لهذه الأحوال بحيث لا يشذ عنه فعل من الأفعال وفي رأيه –أيضا– أن

---

(١) ابن جني، المصدر السابق نفس الصفحة

(٢) محي الدين عبد الحميد، **دروس التصريف**، ص١١٧

القياس يبيح كسرة عين المضارع أو ضمها لكل فعل ثلاثي مفتوح العين سواء أكانت عينه أو لامه إحدى حروف الحلق أم لم تكن، والمطلوب عنده مخالفة عين المضارع منها عين الماضي ما عدا باب "فعُل يفعُل" يخالف بعض الصرفيين هذا الرأي حيث يرى ابن عصفور أن "فعَل" بفتح العين إذا كان معتل الفاء بالواو فإن مضارعه أبدا على "يفعِل" بكسر العين نحو: وعد يعِد فإن كان غير ذلك فلا يخلو أن يكون لامه أو عينه حرف حلقي أو لا يكون فإن كان كذلك فإن مضارعه أبدا على "يفعَل" بفتح العين نحو: قرَع يقرَع فإن لم يكن كذلك فإن مضارعه أبدا يجئ "يفعِل" ويفعُل" بكسر العين وضمها نحو: ضرب يضرِب[1]

أغلب أقوال الصرفيين في هذا الباب تشير إلى عدم استقرار هذه الأوجه بضابط لوجود التداخل والتشابك في جميع الأبواب مما يوحي بتأكيد ما ذهب إليه ابن جني. مثلاً فيه القول بأن: "فعِل"بكسر العين لا يكون مضارعه إلا مكسورا مثله أو مفتوحا ولا يأتي مضمومها وسُمع عن العرب "يفضُل" بالضم في مضارع "فضِل" قال بعضهم هو شاذ، وقال آخرون هو من تداخل اللغات ولكنه مسموع عن العرب على كل حال[2]

وكقول ابن عصفور المشار إليه سابقا في قاعدة "فعَل" بفتح العين إذا كان لامه أو عينه حرف حلق فإن مضارعه أبدا على "يفعَل" بفتح العين...." ذكر ابن هشام أنه قد وردت أفعال عينها أو لامها من أحرف الحلق على غير هذا الوجه "وربما جاء "فعَل" حلقي اللام أو العين مضموما أو مكسورا على القياس"[3]

---

(١) . ابن عصفور، **الممتع في التصريف**، ١\١٧٥

(٢) . محي الدين عبد الحميد، **دروس التصريف**، ص١١٧

(٣) . ابن هشام، **نزهة الطرق في علم التصريف** ص١٠٠

المبحث الثاني: معاني صيغ الزوائد

هذه الظاهرة تعد من أهم المسائل الصرفية لأن موضوع علم الصرف هو البحث عن أحكام أبنية الكلمة العربية التي ليست بإعراب ولا بناء وما لحروفها من أصالة وما يعتريها من زيادات والمعاني التي تحتويها هذه الزيادات. وبما أن كتاب ابن جني ليس كتابا مستقلا في الصرف فقد جاءت معاني الصيغ على شكل إشارات في ثنايا الحديث عن موضوع معين أو استطراد من موضوع لآخر.

لقد تعرض ابن جني لبحث طريف في تتبع المعاني العامة والخاصة التي تندرج تحت أوزان وصيغ الزوائد وجاء بحثه في مواضع متشعبة في هذا الجزء. ولقد عقد فصلا عنوانه: باب في قوة اللفظ لقوة المعنى وتصور فيه معاني صيغ الزوائد على أنها تفيد عموما القوة والمبالغة، والصيغ التي ذكر أمثلتها هي:

أولا\ **افعَوْعَل**: قال هي للقوة والمبالغة في الأمر ومثّل بقوله: "خشُن على وزن "فعُل" وهو دون معنى اخْشَوْشَن "افْعَوْعَل" لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو ومنه قول عمر –رضي الله عنه– "اخْشَوْشَنُوا وتمَعْدُوا" أي اصلبوا وتناهوا في الخشونة"[1] وأصل الوزن "فعُل" مجرد ثلاثي وزيد فيه الألف والواو وكررت عين الكلمة فصار "افعوعل" لإفادة القوة والمبالغة في الأمر. وهذا الوزن يفيد معنى آخر لم يتطرق إليه ابن جني لأن حديثه في هذه الصيغ مجرد صدفة ليس على استقلال، ومن تلكم المعاني التي يفيدها هذا الوزن "الصيرورة" كاحلولى الشيء أي صار حلوا[2]

ثانيا**افتَعل**: ذكر أنه يفيد معنى "فعّل" بالتضعيف والذي يفيد التكثير، هذه هي الصيغة الثانية المذكورة في الجزء الثالث من الخصائص والمثال الذي ذكره ابن جني هو قوله: "ومنه باب "فعَل" و "افتَعل" نحو: قدَر واقتدر فاقتدر أقوى معنى من قولهم قدر[3] يشعر في "اقتدر" قوة المعنى وتكثيرها غير الذي في "قَدر" لزيادة الألف والتاء في الوزن. ووزن"افتعل" يفيد معان أخرى منها، "الاتخاذ" مثل: اذبح أي اتخذ ذبيحة ومنها، التصرف أو التسبب كاعتمل واكتسب إذا تسبب في العمل والكسب. ويفيد أيضا المطاوعة والتشارك وغيرها.

---

(١) . ابن جني، **الخصائص** ٣\١٧

(٢) . حسني، **تسهيل شرح ابن عقيل**، ص٥٥

(٣) . ابن جني، **الخصائص** ٣\١٧

ثالثا**فعّل**: بتضعيف العين يفيد التكثير، ومنه قوله: "قطّع بالتضعيف و كسّر بالتضعيف فنفس اللفظ هاهنا وصورته تفيد شيئين أحدهما الماضي والآخر تكثير الفعل"[١] والصورة الشكلية لهذا الوزن –افتعل– عند ابن جني هي بناؤه على ثلاثة أحرف مع تكرار عين الكلمة، وهذا التكرار تأثر في صورته المعنوية التي هي الماضي في زمنه والتكثير في وظيفته ومثلاً: "قطّع" فعل ثلاثي ماضي مضعف العين يفيد المبالغة والكثرة في التقطيع.

رابعا**انْفَعَل**: هذه الصيغة تفيد مجرد معنى المطاوعة ل "فعَل" وما ذكره ابن جني كالمثال هو قوله: "قيل يقع النقل في النكرة –أيضا– وذلك التجلب فهذا منقول من مضارع انْجَلبَ الذي هو مطاوع جَلَبْتُه"[٢] والمقصود بالمطاوعة هو قبول تأثير الغير نحو: أطلقته فانطلق و قطّعت الحبل فانقطع وجلبته فانجلب[٣]

خامسا**أفعل**: مزيد بحرف واحد (الهمزة) في أوله، نص ابن جني أنه من ضمن المعاني التي تفيدها هذه الصيغة السلب والإزالة نحو: أَشْكَيْتُ أي أزلت شكايته وقال: "ثم إنهم قالوا، أشكيت الرجل إذا أزلت له عما يشكوه فهو إذًا لسلب معنى الشكوى لا إثباته[٤] يذكر ابن عصفور أن وزن "أفعل" يأتي بإحدى عشرة معنا[٥]

سادسا**تفعّل**: بزيادة التاء قبل فاء الكلمة وتضعيف العين تأتي للتجنب، ذكر ابن جني أنهم قالوا: تأَثَّم أي ترك الإثم، ومثله تحوّب أي ترك الحوب[٦] ومثله تحرّج وتهجّد إذا تجنب الحرج والهجود[٧]

هذه هي الصيغ التي تطرق إلى أمثلتها ابن جني في هذا الجزء وذكر بعض المعاني التي تفيده، والملاحظ من هذا العرض أن ابن جني لم يقصد دراسة هذا الموضوع استقلالا بل هو شيء طارئ عليه في ثنايا حديثه عن موضوع معين ثم يقف عليه ويلقي الضوء فيه بما لا يغني لبحث كامل لمعاني صيغ الزوائد لأن هذه الصيغ منها ما يفيد عشرة معان ومنها ما يفيد معنا

---

(١) . ابن جني، المصدر السابق

(٢) ابن جني، **الخصائص** ٣\١٧

(٣) ابن جني، **المنصف** ١\٧١

(٤) ابن جني، **الخصائص** ٣\٨١

(٥) ابن عصفور، **الممتع في التصريف** ١\١٨٦

(٦) ابن جني، **الخصائص** مصدر سابق نفس الصفحة

(٧) الإستراباذي، **شرح الكافية لابن الحاجب** ١\٨٣

واحدا، يقول أحمد قبش:"إن وزن "فعّل" بتشديد العين يفيد أغراضا كثيرة لا تقل عن ثمانية أو تسعة حسب ورودها في كتب الصرفيين"[١]

ويقول الأنطاكي: "والمعنى الوحيد الذي يأتي له وزن انْفَعَل هو مطاوعة فعل نحو: كسرته فانكسر[٢]

(١) أحمد قبش، **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، ص٢٩٦

(٢) محمد الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها** ١\١٨١

الفصل الثالث: في تصريف الأسماء من حيث التثنية والجمع وتأصيل المذكر ومن حيث النسب والتصغير. تندرج تحت هذا الفصل ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: في تصريف الأسماء من حيث التثنية والجمع

المطلب الأول: التثنية

من المسائل الصرفية المتعلقة بتصريف الأسماء التي تناولها ابن جني في هذا الجزء التثنية وجاء حديثه عنها في عدة أبواب وفي موضوعات متشعبة، ومنها: "بابٌ في إنابةِ الحركة عن الحرف والحرف عن الحركة" ويأتي بشواهدَ وأمثلةٍ على شكل إشارات خفيفة ومن ذلك قوله: "والتثنية نحو: الزَيْدَانِ والرَّجُلَيْنِ"[1] وقوله تحت باب في الامتناع عن نقض الغرض: "ولذلك لم يُثَنِّ المثنى لأن ما حصل فيه من علم التثنية مؤْذِنة بكونه اثنين وما يلحقه من علم التثنية ثانيا يؤذن بكونه في الحال الأولى مفردا وهذا هو الانتقاض والابتكار لا غير"[2]

خلال هذه النصوص يرى ابن جني أن التثنية ضرب من الكلام قائم برأسه مخالف للواحد والجمع، وتكون بزيادة الألف والنون على المفرد في حالة خاصة نحو: "الزَّيْدَانِ" أو الياء والنون في أخرى، نحو: الرَّجُلَيْن.

ويذكر الخليل الفراهيدي في كتابه الجمل في النحو أن أَلِفَ التَّثْنِيَة ليّنَة وَهِي أَمارَةُ الرّفْع نَحْو قَوْلهم رجُلَانِ وفَرَسَان[3] وهذه مسألة خلافية بين اللغويين ناقشها ابن جني وحللها تحليلا دقيقا، ويذكر أنَ سِيبَوَيْه يرى هِيَ -أي أَلفُ التثنية- حرف الْإِعْرَاب وَلَيْسَ فِيهَا نِيَّة الْإِعْرَاب وَأَن الْيَاء فِي النصب والجر فِي نحو: مَرَرْت بالزَيْدَيْنِ وَرَأَيْت الزيدين حرف إِعْرَاب أَيْضا وَلَا تَقْدِير إِعْرَاب فِيهِ. وَقَالَ أَبُو الْحسن الأخفش (١٧٧هـ) "إِن ألف التَّثْنِيَة لَيْسَ بِحرف إِعْرَاب وَلَا هُوَ بإعراب وَلكنه دَلِيل الْإِعْرَاب فَإِذا رَأَيْت الْألف علمت أَن الِاسْم مَرْفُوع وَإِذا رَأَيْت الْيَاء علمت أَن الِاسْم مجرور أَو مَنْصُوب" وَقَالَ أَبُو عمر الْجَرْمِي "الْألف حرف الْإِعْرَاب كَمَا قَالَ سِيبَوَيْه إِلَّا أَنه كَانَ يزْعم أَن انقلابها هُوَ إِعْرَاب" وَقَالَ الْفراء وَأَبُو إِسْحَاق الزيَادي وقطرب: "الْألف هِيَ إِعْرَاب وَكَذَلِكَ الْيَاء"[4]

---

(١) ابن جني، **الخصائص** ٣\٩٦

(٢) ابن جني، المصدر نفسه

(٣) الفراهيدي، **الجمل في النحو** ص٣٢٤

(٤) ابن جني، **علل التثنية** ص ٧٥

الرَّأْي الرَّاجِح عند ابن جني وَدَلِيله عليه هو قَول سِيبَوَيْهِ، وَالدَّلِيل على صِحَة قَول سِيبَوَيْهِ هو أَن الْألف حرف إِعْرَاب، دون أَن يكون الْأَمر فِيهَا على مَا ذهب إِلَيْهِ غَيره، أَن الَّذِي أوجب للْوَاحِد المتمكن حرف الْإِعْرَاب فِي نَحْو رجُلٌ وَفَرَسٌ هُوَ مَوْجُود فِي التَّثْنِيَة فِي نَحْو قَوْلك رجلَانِ وفرسان وَهُوَ التَّمَكُّن فَكَمَا أَن الْوَاحِد المتمكن المعرب يحْتَاج إِلَى حرف إِعْرَاب فَكَذَلِك الِاسْم الْمثنى إِذا كَانَ معربا مُتَمَكنًا احْتَاجَ إِلَى حرف إِعْرَاب. وَقَوْلنَا رجلَانِ وَنَحْوه مُعرب مُتَمَكن مُحْتَاج إِلَى مَا احْتَاجَ إِلَيْهِ الْوَاحِد المتمكن من حرف الْإِعْرَاب، إِذن وَلَا يَخْلُو حرف الْإِعْرَاب فِي قَوْلنَا الزيدان وَالرجلَانِ من أَن يكون مَا قبل الْألف أَو الْألف أَو مَا بعد الْألف وَهُوَ النُّون، فَالَّذِي يفْسد أَن تكون الدَّال من الزيدان هِيَ حرف الْإِعْرَاب أَنَّهَا قد كَانَت فِي الْوَاحِد حرف الْإِعْرَاب فِي نَحْو: هَذَا زيد وَرَأَيْت زيدا ومررت بزيد وَقد انْتَقَلت عَن الْوَاحِد الَّذِي هُوَ الأَصْل إِلَى التَّثْنِيَة الَّتِي هِيَ الْفَرْع كَمَا انْتَقَلت عَن الْمُذكر الَّذِي هُوَ الأَصْل فِي قَوْلنَا هُوَ قَائِم إِلَى الْمُؤَنَّث الَّذِي هُوَ الْفَرْع فِي قَوْلك هِيَ قَائِمَة. فَكَمَا أَن الْمِيم فِي قَائِمَة لَيست حرف الْإِعْرَاب وأنما علَمُ التَّأْنِيث فِي قَائِمَة هُوَ حرف الْإِعْرَاب فَكَذَلِك يَنْبَغِي أَن يكون علم التَّثْنِيَة فِي نَحْو قَوْلك الزيدان والعمران هُوَ حرف الْإِعْرَاب وَعلم التَّثْنِيَة هُوَ الْألف فَيَنْبَغِي أَن تكون هِيَ حرف الْإِعْرَاب كَمَا كَانَت الْهَاء فِي قَائِمَة حرف الْإِعْرَاب على أَن أحدا لم يقل إِن مَا قبل ألف التَّثْنِيَة حرف الْإِعْرَاب وَإِنَّمَا قُلْنَا الَّذِي قُلْنَا احْتِيَاطًا لِئَلَّا تَدْعُو الضَّرُورَة إنْسَانا إِلَى الْتِزَام ذَلِك فَيكون جَوَابه بِمَا يفْسد بِهِ مذْهبه حَاضرا. وَأَيْضًا فَلَو كَانَ حرف الْإِعْرَاب فِي الزيدان هُوَ الدَّال كَمَا كَانَ فِي الْوَاحِد لوَجَبَ أَن يكون إعرابه فِي التَّثْنِيَة كإعرابه فِي الْوَاحِد كَمَا أَن حرف الْإِعْرَاب فِي نَحْو فرس لما كَانَ هُوَ السِّين وَكَانَ فِي أَفْرَاس أَيْضا هُوَ السِّين كَانَ إِعْرَاب أَفْرَاس كإعراب فرس وَهَذَا غير خَفِي.

وَلَا يجوز أَن تكون النُّون حرف الْإِعْرَاب لِأَنَّهَا حرف صَحِيح يحْتَمل الْحَرَكَة فَلَو كَانَت حرف إِعْرَاب لوَجَبَ أَن تَقول قَامَ الزيدانُ وَرَأَيْت الزيدانَ ومررت بالزيدانِ فتعرب النُّون وتقر الْألف على حَالَة كَمَا تَقول هَؤُلَاءِ غلْمَانٌ وَرَأَيْت غلمانًا ومررت بغلمانٍ وَأَيْضًا فَإِن النُّون قد تحذف فِي الْإِضَافَة وَلَو كَانَت حرف إِعْرَاب لثبتت فِي الْإِضَافَة كَمَا تَقول هَؤُلَاءِ غلمانك وَرَأَيْت غلمانك ومررت بغلمانك. فقد صَحَّ أَن الْألف حرف الْإِعْرَاب.[1]

(١) ابن جني، **علل التثنية** ص٧٥

يقول السيرافي:" واعلم أن العرب إذا ثنت اسما زادوا على أحد الاسمين زيادة تدل على التثنية وكان ذلك أخص وأوجز من أن يذكروا الاسمين فيعطفوا أحدهما على الآخر كقولك: زيد وزيد وجعلوا العلامة الدالة على ذلك حروفا إذ كانت الحركات قد استوعبها الواحد وجعلوا تلك الحروف هي المأخوذة منها الحركات.[١]

إذن التثنية عند ابن جني وغيره من الصرفيين هي أن يلحق بالمفرد الألف والنون أو الواو والنون ليدل على اثنين ولذلك يعرفون المثنى بأنه: "اسم معرب لحقت بمفرده علامة لفظية يمكن أن يجرد منها ليدل بها على اثنين اتفقا لفظا ومعنا ولتغنيه عن عطف مثله عليه".[٢]

الشيء الأساسي والملاحظ هنا هو أن الدلالة على التثنية دلالة صرفية لا عرفية منوطة بلاحقة خاصة باسم المفرد ولهذا لا تكون الكلمتان "زوج و شفع" من المثنى وإن دلتا على الاثنين لأن دلالتهما عرفية لا صرفية.

ولما كانت التثنية نظاما خاصا من نظام اللغة العربية كان لا بد للاسم الذي يراد تثنيته أن يستوفى شروطا ذكر منها ابن جني: "أنه لا يجوز تثنية المثنى وما يلحقه من علم التثنية مؤذنة بكونه اثنين وما يلحقه من علم التثنية ثانيا يؤذن بكونه في أول الأمر مفردا.[٣] وهذا من غير المنطق إلا إذا فرغ من دلالته على التثنية كأن ينقل إلى العلمية نحو: حُسَيْنَيْن ومُحَمَّدَيْنِ اسمي رجلين وفي هذه الحال تحذف العلامة السابقة وتضاف علامة التثنية الجديدة تلائم الحال الإعرابية الخاصة يقال مثلا: جاء محمدان وحسنان رأيت حسنين ومحمدين.

المطلب الثاني: الجمع

تحدث ابن جني عن الجمع –أيضا– وذكر أنه يتشعب من حيث سلامة الواحد فيه وعدم سلامته إلى سالم وتكسير، واكتفى ابن جني بإشارة خفيفة عن جمع السلامة وقال: " والجمع نحو: الزيدون والمسلمين"[٤] يفهم من هذا المثال أن جمع السلامة هو أن يكون بزيادة الواو والنون في حالة الرفع نحو: "جاء المسلمون" أو الياء والنون في حالة النصب والجر، نحو: "رأيت المسلمين و مررت بالمسلمين" مع دلالته على أكثر من اثنين.

---

(١) السيرافي، **شرح الكتاب لسيبويه** ١\٣١٥

(٢) ابن يعيش، **شرح المفصل**، ١\٣

(٣) ابن جني، **الخصائص ٣\٩٦**

(٤) ابن جني، المصدر السابق

والجدير بالذكر هو أن الْجمع للأسماء دون الْأَفْعَال والحروف وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ جمع تَصْحِيح وَجمع تكسير فَجمع التَّصْحِيح مَا سلم فِيهِ نظم الْوَاحِد وبناؤه وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ جمع تذكير وَجمع تَأْنِيث:

وجمع التَّذْكِير: هُوَ الَّذِي يكون فِي الرّفْع بِالْوَاو وَالنُّون وَفِي الْجَرّ وَالنّصب بِالْيَاءِ وَالنُّون وَإِنَّمَا يكون هَذَا الْجمع للمذكرين مِمَّن يعقل نَحْو زيد وَعَمْرو يقال فِي الرّفْع قَامَ الزيدون والعمرون فالواو حرف الْإِعْرَاب وَهِي عَلامَة الْجمع وعلامة الرّفْع وَفتحت النُّون لسكونها وَسُكُون الْوَاو قبلهَا فَإِن جُرّ أَو نُصِب جُعل مَكَان الْوَاو يَاء مكسور مَا قبلهَا نحو: مَرَرْت بالزيدين وَضربت الزيدين فالياء حرف الْإِعْرَاب وَهِي عَلامَة الْجمع وعلامة الْجَرّ وَالنّصب فَإِن أضيف هَذَا الْجمع أُسقط نونه للإضافة نحو: هَؤُلَاءِ مسلمو زيد ومررت بمسلمي زيد وَرَأَيْت مُسْلِمِي زيد.

وجمع التَّأْنِيث: هو ما زِيد فِي آخِره ألف وتاء وَتَكون التَّاء مَضْمُومَة فِي الرّفْع مَكْسُورَة فِي النصب والجر. يقال فِي الرّفْع هَؤُلَاءِ الهنداتُ وَفِي الْجَرّ مَرَرْت بالهنداتِ وَفِي النصب رَأَيْت الهنداتِ فالألف وَالتَّاء عَلامَة الْجمع والتأنيث، وَالتَّاء حرف الْإِعْرَاب وضمتها عَلامَة الرّفْع وكسرتها عَلامَة الْجَرّ وَالنّصب. فإِن كَانَ فِي الِاسْم الْمُؤَنَّث هَاء التَّأْنِيث حذفت فِي الْجمع نحو: قولهم فِي جمع مسلمةٌ مسلماتٌ وَفِي جمع قائمةٌ قائماتٌ وَكَانَ الأَصْل مسلمتات وقائمتات فحذفت التَّاء الأولى لِئَلَّا تَجْتَمِع فِي الِاسْم الْوَاحِد علامتا تَأْنِيث[1]

فَإِن كَانَت فِيهِ ألف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة قُلِبَتْ فِي الْجمع يَاء فِي نحو جمع سُعدَى سعديَاتٌ وَفِي جمع حبارى حباريات.

فَإِن كَانَت فِيهِ ألف التَّأْنِيث الممدودة قُلِبَتِ الْهمزَة فِي الْجمع واوا فِي نحو جمع صحراء صحراوات وَفِي جمعُ خنفساء خُنْفساوات.[2]

وجمع التكسير: هُوَ كل جمع تغير فِيهِ نظم الْوَاحِد وبناؤه وَإِعْرَابه نحو: بَيْتٌ مفرد وبُيُوتٌ جمع وأَقْلاَمٌ جمع قَلَمٌ وغير ذلك.

اتبع ابن جني من سبقوه في تقسيم جمع التكسير إلى القلة والكثرة، ويرى أن القلة تدل حقيقة على ثلاثة فما فوقها إلى العشرة، بينما يدل جمع الكثرة في أول الأمر من العشرة إلى غير نهاية.

---

(١) ابن مالك، **إيجاز التعريف في علم التصريف**، ص١٧٦

(٢) ابن مالك، المرجع السابق

ومن الأوجه الجائزة لأبنية جموع القلة ذكر ابن جني تكسير العرب "فَعَل" على "أَفْعِلَةٌ" تشبيها له ب "فَعَال" فقالوا: نَدَى أَنْدِيَةٌ، وبَابٌ وأَبْوِبَة.

والأصل في "أَفْعِلَة" أن يكون جمعا لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة نحو: قَذَالٌ أَقْذِلَة. وعليه يقول ابن مالك في ألفيته[1]

فِي اسْمٍ مُذَكَّرٍ رُبَاعِيٍّ يَمُدْ # ثَالِثُ أَفْعِلَة عَنْهُم اطّرِدِ

وَأَلْزِمْهُ فِي فِعَال أو فَعَال # مُصَاحِبَيْ تَضْعِيفَ أَوْ إِعْلَال

يشير إلى أن أَفْعِلَة جمع لكل اسم مذكر رباعي ثالثه مدة نحو: قَذَال وأَقْذِلَة ورَغِيفٌ أَرْغِفَة، ويلتزم أفعلة في جمع المضاعف أو المعتل اللام من فِعال أو فَعال ك "بَتَات أبتتة" وزِمَام أَزْمِمَة وقِبَاءٌ أَقْبِيَة وفِنَاء أَفْنِيَة.

ومما يراه ابن جني أن "أَسْطُر" الذي هو "أَفْعُل" يحتمل أن يكون جمع "سَطْر" بسكون العين أو "سَطَر" بفتحها نحو: كلْبٌ أَكْلُبٌ وجَبَلٌ أَجْبُلٌ. وهذا من وجهة نظر ابن جني بينما نجد أن وزن "أَفْعُل" من أبنية القلة وهو جمع لنوعين:

النوع الأول: هو كل اسم ثلاثي على "فَعْلٌ" صحيح العين الساكنة، سواء صحت لامه أم اعتلت بالياء أم الواو نحو: سَطْرٌ ،وكلْبٌ وظَبْي وجَرْوٌ تقول في جمعها: أَسْطُرٌ وأَكْلُب وأَظْبٍ وأَجْرُو.

النوع الثاني: الاسم الرباعي المؤنث الذي قبل آخره مدة، كعَنَاقٌ أعْنُقٌ، وذِرَاعٌ أَذْرُعٌ وعُقَابٌ أَعْقُبٌ" إلى هذا أشار ابن مالك بقوله: *لفَعْل اسما صحَّ عيْنًا "أفعُل" # ولرباعي اسما – أيضا– يُجْعَلُ*[2]

ويرى ابن جني –أيضا– أن "أسطَار" يحتمل أن يكون جمع "سَطْر" أو "سَطَر" والمعروف في جمع "سَطَر" بفتح العين أن يكون "أسْطَار" على مثال "فَعَل أفْعَال" وأبنية "أَفْعَالٌ" تأتي جمعا لكل اسم ثلاثي لا يستحق "أَفْعُلٌ" إما لأنه على "فَعْل"، ولكنه معتل العين نحو: ثَوْب وسَيْف أو لأنه على غير "فَعْل" نحو: جمَل وسطَر ونمِر.وأما "سَطْر" بسكونها فقد تقدم بأن جمعه يكون على "أسطُرٌ" على مثال "فَعْل أَفْعُل" يقول عبد الحميد هنداوي في تحقيق الخصائص "ولا يجوز رد هذه الاحتمالات وإن كان أحدهما ضعيفا لأنه من الأوجه الجائزة

---

(٣) ابن مالك، **ألفية ابن مالك** ص١٧٤

(٢) ابن مالك، **ألفية ابن مالك** ص ١٧٤

لهذه الأبنية نحو: سَطْر أَسْطَار كقولك فرَخٌ أفرَخٌ[1]. أما قياس سَطْر أسطَار على فرخ أفراخ فقد أشار البغدادي إلى شذوذه[2]

أجاز ابن جني جمع الجمع إذا دعت الحاجة إليه وامتنع تثنية المثنى للعلة التي سبق ذكرها في الحديث عن التثنية. ويرى ابن جني أن قول العرب بُيُوتٌ بُيُوتَاتٌ وحُمُر حُمُرَاتٌ، لا ينكر أحد أي يكون بمعانٍ أحدهما أكثر من صاحبه وكأن بيوت مائة وبيوتات ألف ومنه صواحبات[3]

قد تدعو الحاجة إلى جمع الجمع كما تدعو إلى تثنيته وفي المراجع اللغوية عديد من جمع الجمع فكما يقال في جماعتين من الجمال جِمَالاَنِ يقال كذلك في جماعة منها جِمَالاَتٌ قال تعالى: ﴿كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفۡرٌ﴾[4] ويقال في جمع رِجَالٌ وبُيُوتٌ رِجَالاَتٌ وبُيُوتَاتٌ "ولا يطلق جمع الجمع على أقل من تسعة"[5] ولذا قال ابن جني "وكأن بيوت مائة وبيوتات ألف"[6].

---

(١) ابن جني، **الخصائص** ١\٧٥

(٢) عبد القادر البغدادي، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، ٣\٢٩٤

(٣) ابن جني، **الخصائص** ٣\١٦٦

(٤) سورة المرسلات الآية:٣٣

(٥) النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك** ٤\٢٢٣-٢٢٤

(٦) ابن جني، **الخصائص** ٣\١٦٦

المبحث الثاني: في تصريف الأسماء من حيث تأصيل المذكر

تعد ظاهرة التذكير والتأنيث في اللغة العربية من الظواهر التي لب نداءها العلماء منهم من أفرد لها مُؤلفًا قيمًا ومنهم من اعتنى بها في معظم أبواب كتابه، وتعد كذلك إحدى المسائل التي عالجها ابن جني في كتابه الخصائص وتحدث عنها في عدة مواضع من الكتاب، فقد عقد فصلا كاملا في الحمل على المعنى لتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور المعنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان أو فرعا، ويأتي في هذا الفصل بشواهد كثيرة لتذكير المؤنث، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّي﴾[1] أي هذا الشخص أو هذا المرئي[2] والمفترض أي يقال "هذه" باستعمال الإشارة المؤنثة لاسم السابق المؤنث لكن استغنى الشارع بذلك لأنه رد فرع إلى أصل، والتأنيث يعتبر فرعا من التذكير، ولا مانع –إذن– من استعمال التعبير هكذا.

ومنه قوله تعالى –أيضا–: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ﴾[3] والمفترض أن يقال "قريبة" لأن اسم "إن" الذي هو "رحمة" لفظ مؤنث ويجدر أن يأتي خبرها مؤنثا للمطابقة والتوافق، ونفس العلة المذكورة في الآية السابقة تذكر هنا، ويرى ابن جني أن فرعية التأنيث من التذكير هي السر الأساسي لكثرة تذكير المؤنث في اللغة العربية.

ويقول تحت باب في التوابع عن التناهي: "فإن قيل فيلزم على هذا أن لو أريد تذكير المذكر أن يؤنث؟ قيل هذا تقرير فاسد ووصف غير متقبل، وذلك أن التذكير هو الأول والأصل فليس لك التراجع من الأصول لأنها أوائل، وليس تحت الأصل ما يرجع إليه، وليس كذلك التأنيث لأنه فرع على التذكير وقد يكون الأصل واحدا وفرعه متعدد..."[4]

كون المذكر أصلا هي الفكرة الأساسية التي يؤيدها ابن جني في هذه النصوص وكانت هذه الفكرة منحى كثير من النحاة المتقدمين منهم والمتأخرين. يقول الأنباري في البلغة: "إعلم أَن الْمُذكر أصل للمؤنث، وَهُوَ ماخلا من عَلامَة التَّأْنِيث، لفظا وتقديرًا، وَهُوَ على ضَرْبَيْنِ:

---

(١) سورة الأنعام الأية: ٧٨

(٢) ابن جني، **الخصائص** ٣\٤١١

(٣) سورة الأعراف الآية: ٥٦

(٤) ابن جني، **الخصائص** ٣\٤١١

أَحدهمَا حَقِيقِيّ، وَالْآخر غير حَقِيقِيّ.[1] ويقول ابن عقيل: " أصل الاسم أن يكون مذكرا والتأنيث فرع من التذكير"[2]

كون المذكر هو الأصل هي القاعدة التي بنيت عليها بعض قواعد العدد من حيث تذكيره وتأنيثه تبعا لجنس المعدود، فالأعداد من ثلاثة إلى عشرة تثبت تاء التأنيث فيها إن كان المعدود مذكرا أو تسقط إن كان مؤنثا، ويعلل الشيخ محي الدين هذه القاعدة بقوله: "وإنما كان شأن هذه الأعداد ما ذكر لأنها أسماء جموع مثل زمرة وفرقة وأمة فحقها أن تؤنث لهذه النظائر، فأعطيت ما هو حقها في حال عدد المذكر لكونه سابق الرتبة، فلما أرادوا عدد المؤنث لزمهم أن يفرقوا بينه وبين المذكر فلم يكن إلا حذف التاء.[3]

يجدر بالباحث أن يشير إلى أن فكرة تأصيل المذكر وتفريع المؤنث فكرة ليست لها مستند من استعمال لغوي وبالتالي فالشواهد التي أوردها ابن جني لتأنيث المذكر مساوية لشواهد تذكير المؤنث إن لم تكن أكثر والحقيقة كما قال ياقوت[4]: "أنه لا يوجد سبب مستمد من الاستعمال اللغوي يعضد هذا التأصيل وربما كان القائلون به متأثرين بالناحية الدينية في تأصيلهم هذا، فالشرع مثلا، جعل الرجال قوامين على النساء حيث يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ ﴾[5] وهذا هو رأي ابن الأنباري –أيضا– حيث يقول في الإنصاف: " إن تأصيل المذكر على المؤنث إهمال للعديد من الأسماء المؤنثة تأنيثا حقيقيا وإلا فكيف يكون الأصل هو المذكر في نحو فاطمة وزينب وخديجة"[6].

إن التأنيث في اللغة العربية وفي غيرها من اللغات لا يحد بحد وليس له تعريف جامع إلا في المملكة الحيوانية ليس غير، ومن هنا قالوا بالتأنيث الحقيقي والمجازي، فالتأنيث المجازي ليس له حد تستطيع أن تفرق به بين ما هو مؤنث مجازي التأنيث وبين ما هو مذكر ، ويوجد في المزهر للسيوطي فصولا عدة عن التذكير والتأنيث فقد عقد فصلا في ذكر ما يستوي في الوصف له المذكر والمؤنث، وفصلا آخر في ذكر الأسماء تقع على الذكر والأنثى، وفيها علامة

---

(١) الأنباري، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، ص ٦٣

(٢) ابن عقيل، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك في النحو والصرف** ١٩٧\٢

(٣) ابن عقيل المرجع السابق ٤٠٦\٢

(٤) ياقوت **دراسات نحوية في الخصائص**، ص٢٦

(٥) سورة النساء الآية: ٣٤

(٦) ابن الأنباري، **المذكر والمؤنث** ص ٢٦

التأنيث مثل: بطة وحمامة، وفصلا آخر في ذكر ما يذكر ويؤنث مثل: العنق والسبيل والطريق والعسل والعائق والعضد وغيرها[1].

هذه بعض ملاحظات العلماء على فكرة تأصيل المذكر التي تبناها ابن جني ومن معه من المتقدمين عليه والمتأخرين.

(١) ياقوت، **دراسات نحوية في الخصائص** ص٢٦

المبحث الثالث: في تصريف الأسماء من حيث التصغير والنسب.

المطلب الأول: التصغير.

أولا: تعريف التصغير

التحقير والتقليل مصطلحان يطلقان على التصغير، ويكثر استعمال لفظة التحقير في كتب المتقدمين، ولذلك يوجد هذا المصطلح (التحقير) يتردد على لسان ابن جني في الخصائص.

والمقصود بالتصغير، هو تغيير مخصوص بتحويل الاسم المعرب المكبر إلى صيغ خاصة، فالثلاثي مثلا يصغر على صيغة فُعَيْلٌ، ولما زاد على الثلاثة صيغتان فُعَيعِلٌ وفُعَيْعِيْلٌ.

يقول ابن جني: "وكذلك قولهم في تحقير رَجُلٌ رُوَيْجِلٌ، فهذا ليس تحقير "رَجُلٌ" لكنه نقله من "فَعُل" إلى "فَاعِل"، فصار إلى "رَاجِلٌ" بزيادة ألف بعد الراء ثم حينئذ قال في تحقيره "رُوَيْجِلٌ"[1]

وما قاله ابن جني في هذا النص يلمح أن الإسم الثلاثي على وزن "فَعُلٌ" يصغر على صيغة "فُعَيْلٌ"، ورَجُلٌ "فَعُل" من المفترض أن يُصَغَّر على رُجَيْلٌ، وذكر ابن جني أن تصغيره على رُوَيْجِلٌ فُعَيْعِلٌ إنما هو بعد نقله من "فَعُلٌ" الثلاثي إلى "فَاعِل".

يقول ابن جني في اللمع: "وأمثلة التصغير ثَلَاثَة فُعَيل وفعيعِل وُفعَيعِيل، فمثال فُعَيل لما كَانَ على ثَلَاثَة أحرف نَحْو كَعْب وكُعيب وفرخ وُفرَيْخ. وَمِثَال فُعَيعِل لما كَانَ على أَرْبَعَة أحرف نَحْو جَعْفر وجُعَيفِر وجَدْوَل وجُدَيْوِل. وَمِثَال فُعَيعِيل لما كَانَ على خَمْسَة أحرف رَابِعهَا ألف أَو يَاء أَو وَاو زَوَائِد نَحْو مِفْتَاح ومُفَيْتِيحٌ وقنديل وقُنَيْدِيل وعصفور وعُصَيفِير[2]

وابن جني مسبوق في تحديد الأبنية التي تأتي عليها أمثلة التصغير. والعلماء يفترضون أن يكون الخليل بن أحمد الفراهيدي هو الواضع الأساسي لأبنية التصغير. يقول المبرد: "زعم الْمَازِنِي عَن الْأَصْمَعِي أَنه قَالَ؛ قالَ الْخَلِيل بن أَحْمد وضعت التصغير على ثَلَاثَة أبنية على فلس وَدِرْهَم ودينار وَذَلِكَ أَن كل تَصْغِير لَا يخرج من مِثَال فُلَيْسٌ ودُرَيهم ودُنينير فَإِن كَانَت فِي آخِره زَائِدَة لم يعْتد بهَا وَصغر على أحد هَذِه الْأَمْثِلَة ثمَّ جِيءَ بالزوائد مسلمة بعد الْفَرَاغ من هَذَا التصغير"[3] وكلام المبرد هذا تأكيد بأن الخليل هو الواضع والمخترع الأصلي لأبنية التصغير.

---

(١) ابن جني، **الخصائص** ٣\٨٠

(٢) ابن جني، **اللمع في العربية** ص١٢٣

(٣) المبرد، **المقتضب** ٢\٢١٠

لم يتطرق ابن جني إلى تعريف التصغير في كتابه لأنه لم يقصده بالدراسة وإنما تناول الموضوع طرفيا في ثنايا حديثه عن موضوع آخر. وابن حاجب ترجم التصغير بأنه:

"المصغر الْمَزِيد فِيهِ، ليدل على تقليل، فالمتمكن يضم أَوله وَيفتح ثَانِيَه وبعدهما يَاء سَاكِنة وَيكسر مَا بعْدهَا فِي الْأَرْبَعَة إِلَّا فِي تَاء التَّأْنِيث وَأَلْفي التَّأْنِيث وَالْألف وَالنُّون المشبهتين بهما..."(١)

التصغير من الظواهر الصرفية التي عالجها ابن جني في الجزئين الأول والثاني من الخصائص وجاءت إشاراته إلى هذه الظاهرة أيضا في الجزئ الثالث تحت موضوع "باب في تسمية الفعل" يقول: " ومنها التحقير وهو من خواص الأسماء وذلك قولهم رُوَيدِك"(٢)

ومن خلال النص الذي أورده ابن جني يتبين أن التصغير خاص بالأسماء المتمكنة ولا يدخل في الأفعال والحروف ولا تصغر الأفعال ولا الحروف وعلة عدم تصغيرها هي أن التصغير وصف في المعنى والفعل والحرف لا يوصفان، واعتبر ابن جني ما جاء من الأفعال على مثال التصغير شذا مثل تصغير فِعْلِ التَّعَجُّب في قول الشاعر:

" يا ما أُمَيلِح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر " (٣)

اعترف ابن جني بشذوذ تصعير كلمة "أميلح" من "أملح" على أن التعجب من فصيلة الأفعال والتصغير من خاصية الأسماء وليس للأفعال فيه نصيب. ويُذكر أن في قياس هذا النوع من التصغير خلاف، والراجح أنه غير قياسي إعتمادا على ما ذهب إليه البصريون(٤) لما كان الكوفيون يرون أن أفعل التعجب من فصيلة الأسماء كان عندهم تصغير "أُمَيْلِح" مقيسا، والبصريون يرون فعليته ولهذا كان تصغيره عندهم شاذا.

ثانيا: تَصْغِير الرباعي معتل الثَّالِث.

والضابط في هذا أنه إذا كَانَت عين الرباعي المعتل واوا متحركة فِي "أَفْعَل" وَوَقعت يَاء التحقير قبلهَا قلبت يَاء نحو: أَسْودُ أُسَيِّد وَفِي أَحْول أُحَيِّل وَالْأَصْل أُسَيْوِد وأُحَيْوِل فَلَمَّا اجْتمعت الْوَاو وَالْيَاء وسبقت الأولى بِالسُّكُونِ قلبت الْوَاو يَاء وأدغمت الْيَاء فِي الْيَاء.

---

(١) الإستراباذي، **شرح حاشية ابن حاجب** ١\٤٣

(٢) ابن جني **الخصائص** ٣\٢١

(٣) البيت= من بحر البسيط، ونسب إلى عدد من الشعراء منهم: المجنون والعرجي وذو الرمة والحسين بن عبد الله. وموطن الشاهد في هذا البيت هو قوله "أُمَيلِح". ووجه الإستشهاد: تصغير فغل التعجب "أملح".

(٤) النجار، **ضياء السالك** ٤\٢٢٩

وَقد يجوز إِظْهَار الواو وتصحيحها في نحو: أُسَيِود وأحيول بحمل التصغير على التكسير فِي نحو: أساود وأحاول. وَكَذَلِكَ الْوَاو الزَّائِدَة المتحركة فِي نَحْو: جدول جُديولٌ وَفِي قسور قسيور وفي الجمع جداول وقساور، وَالْوَجْه الْجَيدُ قُسَيِّر وجُدَيِّل. فَإِن كَانَت الْوَاو سَاكِنة قبلهَا ضمة قلبت لِضعْفِهَا يَاء الْبَتَّةَ مثل: عَجُوز عُجَيِّز وَفِي عَمُود عُمَيِّد فَإِن كَانَت الْوَاو لامًا قلبت لِضعْفِهَا يَاء الْبَتَّةَ، تَقول فِي تحقير عُرْوَة عُرَيَّة وَفِي نسْوَة نُسيَّة وَفِي شكوة شُكَيَّة.

يرى ابن جني جواز التصحيح والإعلال في تصغير "أسْوَد" و "جَدْوَل" تقول "أُسَيِّد" و "جُدَيِّل" بالإعلال وأُسَيِود وجُدَيِول بالتصحيح، ويرى أن الإعلال فيه أقوى وذلك لالتقاء الواو والياء وسبق أولى منهما بالسكون. بينما يمنع التصحيح في تصغير "عَجُوزٌ" و "يَقُومُ" اسم رجل، فوجه هذا عنده الإعلال لا غير نحو: عُجَيِّز ويُقَيِّم. ونصه في ذلك ما ذكره في "باب وجوب الجائز يقول: "الأول من ذلك كأن يقال في تحقيرَ أسْوَد أُسَيِّد وإن شئت صححت فقلت أُسَيْوِد والإعلال فيه أقوى لاجتماع الياء والواو وسبق الأولى منهما بالسكون. وكذلك جَدْوَل تقول فيه جُدَيِّلٌ وإن صححت فقلت جُدَيول. فإذا صرت إلى تحقير نحو: عجوز ويقوم —اسم رجل– قلت بالإعلال لا غير نحو: عُجَيِّز وُيقَيِّم البتة"[1]

إنما جوّز ابن جني التصحيح في أَسْوَد وجَدْوَل لصحة الواو في الواحد وظهورها في الجمع من نحو: أَسَاوِد وجَدَاوِل وأما يَقُومُ ومَقَامُ ويُقَامُ فالعين وإن ظهرت على تكسيرها نحو: مَقَاوِم ويُقَاوِم فإن هذه الكلمات في الواحد معتلة أو سكنت ولم تتحرك ودعا ذلك إلى عدم جواز تصحيحها في التصغير.

ثالثا: ما يحذف وجوبا في التصغير.

قوله في باب في فك الصيغ: "فمن ذلك أن تعتزم تحقير نحو: مُنْطَلِق أو تكسيره فلا بد من حذف نونه ثم حينئذ من بعد تحقره تقول: مُطَيْلِق أوتكسره فتقول: "مطالق" كما تقول: في تحقير مُكْرَم وتكسيره مُكَيرِم ومَكَارم. فمن مسائل هذا الباب أن تحقر جَحَنْفَلا أو تكسره فلا بد من حذف نونه ثم بعد تقول جُحَيفِل وجحافل، ومنه تحقير سَفَرْجَل فلا بد من حذف لامه فتقول سُفَيْرِج[2].

أشار ابن جني إلى ما يحذف وجوبا في التصغير، وذكر أن الاسم الخماسي يجب حذف أحد

---

(١) ابن جني، **الخصائص** ٣\٨٠

(٢) ابن جني نفس المصدر

حروفه قبل التصغير مع جواز تعويض المحذوف بياء قبل الأخير سواء كان المحذوف حرفا أصليا كسَفَرْجل أم زائدا نحو: مُنْطَلق فتقول: مُطَيْلِق، وفي جَحَنْفَل جُحَيفِل، وسُفَيرِج من سفرجل، تحذف النون في الكلمة الأولى والثانية واللام في الثالثة مع تعويض الياء مكان المحذوف كما سبق. وعلى هذا المعنى يقول ابن مالك:

وجَائِزٌ تَعْوِيضُ "يا" قَبْلَ الطَّرف ## إن كان بعض الاسم فيها انحَذَفْ

ويقول سيبويه: لا تزال في سهولة حتى تبلغ الخامس ثم ترتدع" فتقول في سفرجل وجردحل سفيرج وجريدح، حذفت الخامس فكأنك تصغر سفرج وجردح وتصغيرهما لتصغير الرباعي لأنهما بعد الحذف رجعا إليه غير أنه يجوز كذلك أن تعوض عن الحرف الذي حذفته ياء قبل الطرف فتقول في ذلك: سفيرج وجريدج، كما كان ذلك في التكسير فتقول سفارج وجرادج أو سفاريج وجراديج[1]

ويقول ابن هشام: "يجوز لك أن تعوض عما حذف ياء ساكنة قبل الآخر إن لم تكن موجودة من قبل"[2]

التعويض هو جعل حرف خلفا لحرف أو أكثر أو حركة، وقد يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه، نحو: تاء عدة، وهمزة ابن، فإنهما عوضان عن اللام والفاء وليسا في مكانهما وقد يكون تعويض حرف عن حرف نحو: عدة وابن وإقامة أو حرف عن أكثر من أحرف نحو: مُخَيرِيجٌ مَخَارِيجُ تصغير وتكسير مستخرج، وقد يكون التعويض واجبا وجائزا أو يكون مقتصرا على السماع.

ويقول عمارة: التعويض واجب في مصدر الفعل المثالي الواو الذي تحذف فاؤه في المضارع نحو: سعة وثقة وفي مصدر "أفعل" و"استفعل" الأجوفين كإقامة واستقامة، ويكون التعويض جائزا في التصغير والجمع الأقصى نحو: مطيلق من منطلق وسفيريج من سفرجل[3] ويكون التعويض سماعيا فيما عدا هذه الأماكن المذكورة كهمزة ابن واسم واست والسين في أسطاع والهاء في أهراق.

---

(١) السيرافي، **شرح الكتاب** ٣\٣٥٦

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ٤\٣١٧

(٣) عمارة، **منجد الطالبين في الإعلال والإبدال** ص١٨-١٩

رابعا: تصغير ما حذف أحد أصوله.

يقول ابن جني: في باب في تركيب المذاهب: "وذلك أن أبا عثمان[1] كان يعتقد مذهب يونس[2] في رد المحذوف في التحقير وإن غني المثال عنه فيقول في تحقير "هار" هويئر وفي "بضغ" اسم رجل بويضع، وسيبويه يرى أنه إذا استوفى في التحقير مثاله لم يرد ما كان قبل ذلك محذوف فيقول "هوير ويضيع."[3]

تناول ابن جني بعض آراء العلماء في مسألة رد المحذوف وعدمه عند التصغير، وذكر أن أبا عثمان المازني كان يقول بمذهب يونس، وهو رد المحذوف في التصغير وإن استغنى عنه المثال نحو: "هويئر" تصغير "هار"، ومذهب سيبويه في هذه المسألة عدم جواز رده إذا استوفى التحقير مثاله فيقول: "هوير" بحذف الهمزة، يقول في الكتاب: "ومن ذلك قولهم في هار هوير، وإنما الأصل "هائر" غير أنهم حذفوا الهمزة كما حذفوا الياء في "ميت" وكلاهما بدل من العين وزعم يونس أن أناسا يقولون "هويئر" تصغير "هار" على مثال هويعر "فهؤلاء لم يحقروا هار إنما حقروا هائر"[4]

يقول ابن مالك في ردالمحذوف وعدم رده:

وكمِّلِ المنْقُوصَ في التصغير مَا # لَمْ يَحْوِ غَيْرَ التَّاءِ ثَالِثُ لَمَا

والمراد بالمنقوص في البيت هو ما نقص منه حرف لغرض التصغير، فإذا صغر هذا النوع من الأسماء فلا يخلو إما أن يكون ثنائيا مجردا عن التاء أو ثنائيا ملتبسا بها أو ثلاثيا مجردا عنها فإن كان ثنائيا مجردا عن التاء أو ملتبسا بها رد إليه في التصغير ما نقص منه فيقال من دَمٍ دُمِيٌّ، وفي شَفَة شُفِية، وإن كان على ثلاثة أحرف وثالثه غير تاء التأنيث صغر على لفظه ولم يرد إليه المحذوف، فيقول في شاك شُوَيكٌ وفي هار هُوَيرٌ.[5]

---

(١) أبو عثمان المازني هو بكر بن محمد مولى بني سدوس المتوفي ٢٤٩هـ أنظر: ابن جني **الخصائص** ٣\٥٠

(٢) أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب الضبي المتوفي ١٨٢هـ أنظر: ابن جني، **الخصائص** ٣\٥٠

(٣) ابن جني، **الخصائص** ٣\٥٠

(٤) السيرافي، **شرح الكتاب** ٣\٣٥٦

(٥) ابن هشام، **أوضح المسالك** ٤\١٥٢

المطلب الثاني: النسب.

أولا: **تعريف النسب**

لم يقف ابن جني على تعريف النسب في الخصائص ولكن الأمثلة التي أوردها تثبت بأنه لم يخالف ما عليه تعريف الصرفيين. يقول المبرد "اعْلَم أَنَّك إِذا نسبت رجلا إِلَى حى أَو بلد أَو غير ذَلِك – ألحقت الِاسْم الذى نسبته إِلَيْهِ يَاء شَدِيدَة؛ وَلم تخففها لِئَلَّا يلتبس بياء الْإِضَافَة الَّتِي هى اسْم الْمُتَكَلّم وَذَلِكَ قَوْلك: هَذَا رجل قيسى، وبكرى، وَكَذَلِكَ كل مَا نسبته إِلَيْهِ، وَاعْلَم أَن الِاسْم إِذا كَانَت فِيهِ يَاء قبل آخِره، وَكَانَت الْيَاء سَاكِنة، فحذفها جَائِز؛ لِأَنَّهَا حرف ميت، وَآخر الِاسْم ينكسر لياء الْإِضَافَة، فتجتمع ثَلَاث ياءات مَعَ الكسرة، فحذفوا الْيَاء الساكنة لذَلِك، وسيبويه وَأَصْحَابه يَقُولُونَ: إِثْبَاتهَا هُوَ الْوَجْه وَذَلِكَ قَوْلك فى النّسَب إِلَى سُلَيم: سُلَمِيٌّ، وَإِلَى ثَقِيف: ثَقَفِيٌّ، وَإِلَى قُرَيْش: قُرَشِيٌّ[1]

وعرفه الرضي: بالمنسوب الملحق بآخره ياء مشددة ليدل على نسبته إلى المجرد المنسوب عنها.[2]

أو هو زيادة ياء مشددة في آخر الاسم وقبلها كسرة، لتدل على أن شيئا منسوبا لذلك الاسم المجرد منها أي مرتبطا ومتصلا به بأي نوع من أنواع الارتباط والغرض منه توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته إلى موطنه نحو: قاهري أو اسكندري أو كنوي؛ أو إلى قبيلته نحو: هاشمي، أو صنعته كمطبعي نجاري أو إلى صفة ما يمتاز بها كإداري أو علم نبغ فيه كنحوي لغوي. وتسمى تلك الياء ياء النسب، والاسم الذي تتصل به "المنسوب إليه" والشيء الذي تدل على اتصاله بما قبلها "المنسوب" وهذه الياء المشددة لا يجوز تخفيفها لئلا تلتبس بياء المتكلم المضاف إليها[3]

ثانيا: الأمور التي تحذف عند النسب.

يقول ابن جني "وكذلك حذف تاء في الإضافة كقولك في الإضافة إلى البصرة بصري وإلى الكوفة كوفي. وكذلك ياء في إضافة إلى ما كتم بها نحو: كرسيّ كرسي، وإلى بختي فتحذف الأولين لآخرين."[4]

---

(٢) المبرد، **المقتضب** ٢\٢١٠

(٢) الاسترابادي، **شرح الكافية لابن الحاجب** ٣\٤

(٣) النجار، **ضياء السالك** ٤\٢٥٢

ويقول تحت موضوع باب الحكم للطارئ "ومثل حذف التنوين حذف تاء التأنيث لياءي الإضافة وذلك في الإضافة إلى البصرة بصري وإلى الكوفة كوفي."[1]

الأمور التي ذكرها ابن جني في هذا النص تحذف عند النسب هي كالآتي:

أولا: تاء التأنيث في نحو قولك: البصرة وإذا أضفت إليها قلت: "بَصَرِيٌّ" بحذف تاء التأنيث، وإضافة الياء المشددة ومنه "كُوفِيٌّ" النسب إلى كوفة.

ثانيا: ياء المشددة أشار إلى أنها تحذف بعد ثلاثة أحرف لدخول ياء النسب سواء كانت زائدة أو كانت أحدهما زائدة والأخرى أصلية.

مثال الزائدتين: كُرْسِيٌّ وشَافِعِيٌّ: تقول في النسب إليهما كُرْسِيٌّ وشَافِعِيٌّ، فيتحد لفظ المنسوب ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير فيقدر أن المعنى مع هذه الياء المجردة للنسب غيره مع الياء التي حذفت وحلت محلها ياء النسب.

مثال الزائدة والأخرى أصلية: مَرْمِيٌّ أصله مَرْمَوِيٌّ ثم قلبت الواو ياء والضمة كسرة وأدغمت الياء في الياء فإذا نسبت إليه قلت مَرْمِيّ.[2]

يقول عمارة: إن المنسوب إليه المنتهي بياء مشددة له ثلاث أحوال إذا كان آخر المنسوب إليه ياء مشددة فإما أن تكون مسبوقة بحرف أو بحرفين أو بثلاثة أحرف أو بأكثر من ذلك، ولكل صنف حكم خاص به عند النسب إليه.

١. المسبوقة بحرف واحد نحو: حيّ وطي وليّ تقول في النسب إلى المنتهي بها حيَوِيٌّ وطَوَوِيٌّ ولَوَوِيٌّ تفتح الياء الأولى ثم إن كان أصلها ياء بقيت كما في الكلمة الأولى وإن كان أصلها الواو رجعت بمجرد –أن فتحت– إلى الواوية كما في الكلمتين الباقيتين .

٢. أما إذا كان المنسوب إليه منتهيا بياء مشددة مسبوقة بحرفين نحو: أُمَيّة وعَلِيٌّ وتحيَّة وغنِيٌّ فإنه يقال في النسب إليه أُمَوِيٌّ عَلَوِيٌّ تَحَوِيٌّ غَنَوِيٌّ وذلك باتباع الخطوة التالية:

أ. تحذف تاء التأنيث إن وجدت كما في أمية وتحية.

ب. تحذف الياء الأولى الساكنة وكانت أولى لسكونها لأن الساكن كالميت المعدوم.

ج. تفتح الحرف الثاني إن لم يكن مفتوحا بأن يكون مكسورا لأن الكلمة بعد الحذف المذكور أصبحت ثلاثة.

---

(١) ابن جني، **الخصائص** ٣\٤٤

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك** ٤\٢٢٩

د. تقلب الياء الثانية ألفا فواوا سواء أكان أصلها الواو كعلي أم الياء كغني.

٣. إذا كان المنسوب إليه منتهيا بياء مشددة مسبوقة بثلاثة أحرف فصاعدا فالواجب حذفها عند النسب ووضع ياء النسب مكانها سواء أكانت زائدتين نحو: كُرْسِيٌّ أو للنسب كشَافِعِيٍّ أم إحداهما أصلية والأخرى زائدة كما في حِرْفِيٌّ مَرْضِيٌّ ومَرْئِيٌّ، ونحوها، فتقول في النسب إلى المذكورات كُرْسِيٌّ وشَافِعِيٌّ ومَرْمِيٌّ ومَرْضِيٌّ ومَرْئِيٌّ فيتحد لفظ المنسوب والمنسوب إليه والقرائن ترشدك إلى معرفة المنسوب من المنسوب إليه، وفي نَحْو صبيٌّ وعليٌّ وعَديٌّ تُحذف الياء الأولى الزَّائِدَة وتُبدل من الكسرة فَتْحة فَتنقَلِب الثَّانِيَة ألفا لحركة مَا قبلهَا ثمَّ أبدلت الْألف واوا لوُقُوع يَاء النّسَب بعْدهَا فَصير فِي صبيٍّ صَبوِيٌّ وَفِي عَليّ عَلوِيٌّ وَفِي عَدي عَدَوِيٌّ[١]

ثالثا: كيفية النسب إلى آية وراية.

يرى ابن جني أن الأصل في النسب إلى آية وراية آييّ ورايّ إلا أن العرب كرهوا اجتماع الأمثال فأبدل الياء همزة أو واوا لتخلف الحروف مع أن الهمزة والواو أثقل من الياء فقالوا آئي ورائي وآوي وراوي، مع العلم بأن إبدال الياء همزة في هذا الموضع غير واجب كما كان مقررا في باب الإبدال والإعلال؛ إذا وقعت الياء بين ألف وياء مشددة فالإنسان بالخيار إن شاء أبقاها وإن شاء قلبها همزة، وذلك يكون أيضا في النسب إلى ما كان آخره ياء قبلها ألف نحو: رَايَةٌ وغَايَةٌ ورِوَايَةٌ فيقال رَائِيٌّ ورِوَائِيٌّ وغَائِيٌّ، بالإعلال ويجوز فيها التصحيح كما سبق نحو: رَايِيٌّ وغَايِيٌّ ورِوَايِيٌّ.[٢]

رابعا: دخول الياء المشددة لإشباع معنى الصيغة لا للنسب.

يقول ابن جني تحت موضوع باب في الاحتياط "والدَّهر بالإنسان دَوَارِيٌّ أو دَوارٌ. وقوله: عصف طواها الأمس كلابِيٌّ أو كلاب، وقوله كان مدا قرَاقِرِيًّا."[٣] أشار ابن جني هنا إلى أنه قد تدخل الياء المشددة لإشباع معنى الصيغة لا للنسب نحو: دوَارِيٌّ وكِلاَبِيٌّ وقرَاقِرِيٌّ. وعندما يرجع إلى تعريف ابن الحاجب المذكور سالفا يوجد أنه قد وضع احترازا واضحا حيث قصر إلحاق الياء المشددة على المجرد عنها، يقول الرضي: "أما قول ابن الحاجب "على نسبته إلى المجرد عنها فيخرج ما لحقت آخره ياء مشددة للوحدة كرُومِيٌّ في روم ودَوَارِيٌّ أي الدهر وكِلاَبِيٌّ وقراقري، وما لحقته الياء لا لمعنى كبَرْدِيٌّ وكُرْسِيٌّ، فلا يقال لهذه الأسماء إنها منسوبة ولا

---

(١) ابن جني، **اللمع في العربية** ص١٢٣

(٢) عمارة **منجد الطالبين** ص٥١

ليائها إنها ياء النسب.

الفصل الرابع: في تصريف الأسماء من حيث الإعلال والإبدال ومن حيث الإدغام والإمالة. يندرج تحت هذا الفصل مبحثان:

المبحث الأول: في تصريف الأسماء من حيث الإعلال والإبدال.

المطلب الأول: تعريف الإعلال والإبدال لغة واصطلاحا.

تعد ظاهرة الإعلال والإبدال من المسائل التي استرعت اهتمام حذاق الصرفيين، ويعتبر ابن جني من

أكثر من أبدع في هذا المجال، إذ قدم فيه دراسات وتحليلات صارت ملجأ لجميع الدارسين، وقد أكثر تناول هذه الظاهرة في كتابه الخصائص في جميع أجزاء الكتاب بحيث لا تجد فصلا أو بابا إلا نال نصيبه من هذه الظاهرة، ولذلك يجد الباحث أمامه نصوصا كثيرة تدور كلها حول هذه الظاهرة.

الإعلال لغة: مصدر أعل يعل إعلالا، وهو مشتق من العلة، والعلة المرض، وصاحبها معتل، والعلة حدث يشغل صاحبه عن وجهه والعليل المريض[١] واصطلاحا: هو تغيير حرف العلة للتخفيف، ويدخل فيه القلب والحذف والإسكان[٢]

وأما الإبدال لغة فهو مأخوذ من أبدل يبدل إبدالا، وهو مشتق من البدل، وهو خلف من الشيء، والتبدل: التغيير.[٣] ويقصد بالإبدال في اصطلاح الصرفيين "جعل حرف مكان حرف غيره"[٤]

والملاحظ أن بين الإبدال والإعلال العموم والخصوص الوجهي، يجتمعان في نحو "قال" حيث أبدل حرف علة بآخر مثله، ويتفرد الإبدال في نحو "اصطبر" حيث أبدل حرف صحيح بصحيح آخر، والإعلال في نحو "يصوم" وهو بنقل حركة حرف معتل إلى صحيح قبله على سبيل الإعلال بالتسكين.

المطلب الثاني: مواضع قلب أحرف العلة همزة والهمزة ياء

يسمى قلب أحرف العلة همزة إعلالا بالقلب عند من لا يخص الإعلال بحروف العلة بل

---

(١) الفراهيدي، **معجم العين** ١\٨٨

(٢) الإستراباذي، **شرح الكافية** ٣\٦٠٦

(٣) الفراهيدي، مرجع سابق ٨\٤٥

(٤) الإستراباذي مرجع سابق ٣\١٩٧

يضم إليها الهمزة، ويسمى–أيضا– إبدالا على تعريف من قال: "جعل حرف مكان آخر"[1] بين ابن جني أن قلب أحرف العلة همزة أقوى من انقلاب حرف العلة إلى حرف علة مثله، ففي الحالة الأولى تبقى الهمزة في التصريف بعد زوال السبب يقول: "وذلك أنا رأيناهم إذا قلبوا العين وهي حرف علة همزة أجروا الهمرة مجرى الأصلية ولذلك قالوا في تحقير قَائِمٌ قُوَيِئِمٌ، فأقروا الهمزة وهي منقلبة من واو يَقُومُ، وانقلاب حرف العلة همزة فاء أو عينا ليس كانقلاب الياء واوا، ولا الواو ياء بل هو أقوى من انقلابهما إليهما، ألا ترى إلى قولهم (مِيزَانٌ) ثم لما زالت الكسرة عادت الواو في مَوَازِينٌ ومُوَيْزِينٌ"[2] تقال مثلا في تصغير "قَائِمٌ" الذي أُبدل فيه حرف العلة همزة نحو: "قُوَيِئِمٌ" مع بقاء الهمزة بخلاف الحالة الثانية من قلب حرف علة إلى مثله نحو: "مِيزَان" و"مَوَازِين" و"مُوسِر" و"مَيَاسِر" يلاحظ رجوع كل من الياء والواو إلى أصله بعد زوال علة القلب.

يقول ابن جني تحت موضوع: "باب في التغييرين يعترضان في المثال الواحد بأيهما يبدأ؟: "من ذلك قولهم في مثال "جَعْفَرَ" من الواو (أَوَى) وأصلها "وَوَوٌ" وهاهنا عملان واجبان أحدهما إبدال الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين في الصدر والآخر إبدال الواو الآخرة ياء لوقوعها رابعة وطرفا ثم إبدال الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها[3]

أشار ابن جني إلى أحد مواضع وجوب قلب الواو همزة في نحو: "أوّى" بناء على مثل "جَعْفَرٌ" وأصله "وَوْوَوٌ" أدغمت الواو الثانية الساكنة في المتحركة بعدها فصار (وَوّوٌ) أبدلت الواو الأولى همزة لاجتماع الواوين في الصدر فصار "أوّوٌ" ثم أبدلت الواو الأخيرة ياء لوقوعها رابعة وطرفا وفاقا للقاعدة القائلة: إذا وقعت الواو طرفا، رابعة فصاعدا بعد فتحة قلبت ياء ، فصار (أَوَّيٌ) ثم قلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار (أَوَّى) كما سبق.

يرى الصرفيون أن الأحرف الثلاثة (الألف والياء والواو) تقلب همزة وجوبا في مواضع تشترك فيها ثلاثتها وفي مواضع تشترك فيها الواو والياء وفي موضع خاص بالواو.

وأما الموضوع الذي تقلب فيه الواو وحدها همزة فهو الذي ذكره ابن جني وضابطه هو: إذا اجتمعت واوان في صدر الكلمة وجب قلب أولاهما همزة بشرط ألا تكون ثانيتهما مدة غير

---

(١) الإستراباذي، **شرح الكافية** ٣\٦٠٦

(٢) ابن جني، **الخصائص** ٣\٨-٧

(٣) ابن جني، المصدر السابق ٣\٤-٣

أصلية بأن تكون غير مدة أو تكون مدة أصلية، فهاتان صورتان يجب فيهما القلب. وأمثلتهما كالآتي:

أمثلة الواوين المتصدرتين في كلمة وثانيتهما غير مدة:

أولا: الثانية غير مدة وهي أصلية نحو جمع "أُولَى" أنثى الأَوَّل، وهو "أُوَل" وأصله "وُوَل" لأنه "أفعل" قلبت الواو الأولى همزة لأن الثانية غير مدة.

ثانيا: الثانية غير مدة وهي زائدة نحو: أن يؤخذ من الوَعْدِ اسما على مثال كَوْكَبٌ فإنه يقال فيه (أوْعَدٌ) والأصل (وَوْعَدٌ) لأنه زيدت واوا بعد فاء (الوعد).

ثالثا: الثانية غير مدة وهي منقلبة عن زائد نحو: أوَاصِل جمع واصِلَة والأصل وَوَاصِل بواوين الأولى فاء الكلمة والثانية منقلبة عن ألف فاعلة حين جُمع الجمع الأقصى ثم قُلبت الأولى همزة لأن الثانية غير مدة.

أمثلة الواوين المتصدرتين وثانيتهما مدة أصلية فهي (أُولَى) أنثى الأَوَّل، وقد عُرِفَ أن مؤنث (أَفْعَل) هو (فُعْلَى) وعُرِفَ كذلك أن كلمة (أُوَل) أصلها (وُوَل) فتكون (فُعْلَى) منه (وُوْلَى) بواوين في الصدر وثانيتهما مدة أصلية لأنها عين الكلمة وغير منقلبة عن حرف آخر.(١)

وقد تُقْلَبُ الواو همزة شذوذا في نحو: مَصَائِبُ جمع مُصِيبَةٍ تشبيهًا له بالصَّحَائِف جمع صحيفة. يرى ابن جني أن قول العرب في مصيبة مَصَائِب غلَطٌ يقول: تحت باب في أغلاط العرب "ومن ذلك هَمْزُهُم مَصَائِبُ وهو غلط منهم، وذلك أنهم شبَّهُوا مصيبة لصحيفة فكما همزوا صحائف همزوا – أيضا – مصائب وليست ياء مصيبة زائدة كياء صحيفة لأنها عين ومنقلبة عن واو هي العين الأصلية وأصلها مَصُوبَةٌ لأنها اسم الفاعل من أصاب كما أن أصل مُقِيمَة مَقْومَة وأصل مُرِيدَة مُرُودَة فنقل الكسرة من العين إلى الفاء فانقلبت الواو ياء على ما ترى وجمعها القياسي مُصَاوِبٌ وقد جاء ذلك في قول القائل:

يُصَاحِبُ الشَّيْطَانُ مَنْ يُصَاحِبُه # فَهُوَ أَذَى جُمَّةً ومُصَاوِبُ.(٢)

ودليه كما يلاحظ هو أن ياء مُصِيبَة ليست زائدة كياء صَحِيفَة لأنها في مصيبة عين ومنقلبة عن واو هي العين الأصلية وأصلها مصوبة ويرى أن جمعها القياسي أن يقال مصاوب بدون القلب وأشار إلى وروده في بيت من الشعر.

---

(١) عمارة، **منجد الطالبين** ص٩

(٢) ابن جني، **الخصائص** ٣\١٩٨-١٩٧

أورد ابن جني بعض الأمثلة التي قلبت فيها الهمزة ياء من حروف العلة، وذكر أن القلب في مثل هذه المواضع غير قياسي نحو (قَرَيْتُ) من قَرَأْتُ و(أَخْطَيْتُ) من أَخْطَأْتُ و(تَوَضَّيْتُ) من تَوَضَّأْتُ و(بِيسُ) من بِئْسُ والياءات كلها منقلبة من الهمزة وقلبها شاذ كما تقدم.

وتقلب الهمزة حرف علة قياسا مطردا على سبيل الوجوب في بابين، تناول ابن جني أحد البابين منهما والمراد به باب الجمع الأقصى الذي أبدل فيه حرف العلة همزة، إما لكونه كان في المفرد مدا زائدا ثالثا نحو: صحائف جمع صحيفة ورسائل جمع رسالة وعجائز جمع عجوز، وإما لكونه ثاني لين بينهما ألف الجمع الأقصى نحو: أَوَائِل ونَيَائِف وسَيَائِد. وتفصيل هذا الباب على النحو التالي:

إن كانت لام هذا الجمع الذي عرضت فيه الهمزة صحيحة غير مهموزة اكتفى بالقدر الذي عُرِف فيه نحو: صحائف، أما إذا كانت لامه حرف علة أو همزة فإنه يحتاج لعاملين آخرين:

أولا: فتح الهمزة العارضة بعد ألف الجمع بشرط ألا تكون قد سبق عروضها في مفرده، وهذا الفتح ليس هو المقصود بل هو وسيلة للمراد.[1] وبيان ذلك أن الثقل المفرط الذي جاء به اجتماع الهمزة واللام المعتلة في الطرف المحتاج إلى غاية التخفيف، وكون ذلك في أقصى الجموع دعا إلى تخفيف هذين الثقلين يعني اللام العليلة والهمزة العارضة ولما كان تخفيف اللام يقتضي قلبها إلى الألف والألف لا تكون إلا إذا كان ما قبلها مفتوحا لهذا فتحوا ما قبل اللام، وإذا كانوا يفتحون جوازا الحرف الصحيح كقلب الياء العليلة ألفا للتخفيف في نحو: مد (أرى) فيكون ذلك مع الهمزة الكريهة باللام العليلة أولى فكان واجبا.

ثانيا: هو قلب الهمزة العارضة ياء في ثلاث صور، واوا في صورة واحدة. ذكر ابن جني باب (خَطَايَا) من ضمن الصور الثلاث التي قلبت فيها الهمزة ياء وهو أن تكون لام الجمع همزة نحو: (خطايا) من (خَطِيئَة) فقد ذكر ابن جني[2] أن (خطايا) مرت بست مراتب بخلاف رأي عثمان المازني الذي أشار إليه ابن جني، حيث يرى عثمان المازني أن أصله خَطَائِئُ ثم التقت الهمزتان غير عينين فأبدل الثانية على حركة الأولى فصارت ياء (خَطَائِي) ثم أبدلت الياء ألفا لأن الهمزة عرضت في الجمع واللام معتلة فصارت (خطَاءَا) فأبدلت الهمزة على ما كان في الواحد وهو الياء فصارت (خطايَا) فتلك أربع مراتب: خطَائِئُ ثم خطَائِي ثم خطَاءً

(١) ابن جني، **الخصائص** ١٩٩\٣

(٢) المصدر السابق ٣\٣

ثم خطايَا.

ويقول ابن جني: "هو –لمعمري– كما ذكروا إلا أنهم قد أخلوا من الرتب بثنيتين: أما أحدهما: فإن أصل هذه الكلمة قبل أن تبدل ياؤها همزة (خَطَايِئُ) بوزن (خَطَايِعُ) ثم أبدلت الياء همزة فصارت (خَطائِئُ) بوزن (خطَاعِعُ). والثانية: أنك لما صرت إلى (خطَائِئُ) فآثرت إبدال الياء ألفا لاعتراض الهمزة في الجمع مع اعتلال اللام لاطفت الصنعة فبدأت بإبدال الكسرة فتحة لتنقلب الياء ألفا فصرت من (خطائِئُ) إلى (خطاءَئُ) بوزن (خَطَاعَئُ) ثم أبدلتها ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها على حد ما تقول في إبدال لام (رِضَى) و (عَصَا) فصارت (خطَاءَا) بوزن (خطاعَى) ثم أبدلت الهمزة ياء على مامضى فصارت (خطايَا) فالمراتب إذًا ست لا أربع.

ومثل (خطايا) (بَرَايَا) من بَرِيئَة و(دَنَايَا) من دَنِيئَة وإلى هذا المعنى أشار ابن جني بقوله: "فإذا أنت حفظت هذه المراتب ولم تضع موضعا منها قويت دربتك بأمثلها وتصرفت بك الصنعة فيما هو جار مجراها"(١)

هذه مسألة خلافية بين نحاة البصرة والكوفة ولكل واحد من علماء هذين المذهبين وجهة النظر فيها وتفصيل الخلاف كالآتي:

ذهب الكوفيون إلى أن "خطايا" جمع خطيئة على وزن فَعَالِي، وإليه ذهب الخليل بن أحمد.

وذهب البصريون إلى أن "خطايا" على وزن فَعَائِل.(٢)

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إن وزنه فعالي، وذلك لأن الأصل أن يقال في جمع خطيئة "خطايئ" مثل خطايع، إلا أنه قدمت الهمزة على البناء؛ لئلا يؤدي الإبدال الياء همزة كما تبدل في صحيفة وصحائف وكتيبة وكتائب لوقوعها قبل الطرف بحرف؛ لأن العرب تجر ما قبل الطرف بحرف من هذا النوع مجرى الطرف في الإبدال، وتبدل من الياء إذا وقع طرفا وقبلها ألف زائدة همزة، فلو لم تقدم الهمزة على الياء في خطايئ لكان يؤدي إلى اجتماع همزتين، وذلك مرفوض في كلامهم فصارت خطائي مثل خطاعي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة

---

(١) ابن جني، **الخصائص** ٣\٣

(٢) الأنباري، **الإنصاف في مسائل الخلاف** ٥٥\٢ وينظر: الأشموني، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ٢٤٤\٤ والوقاد، **شرح التصريح على التوضيح** ٤٦٣\٢

ومن الياء ألفا، فصارت خطاءا، مثل خطاعا، فحصلت همزة بين ألفين، والألف قريبة من الهمزة، فقلبوا من الهمزة ياء فرارا من اجتماع الأمثال، فصار خطايا على وزن فعالي.

ومن الكوفيين من قال: إنه على فعالى؛ لأن خطيئة جمعت على ترك الهمز؛ لأن ترك الهمز يكثر فيها، فصارت بمنزلة فعيلة من ذوات الواو والياء، وكل فَعِيلَة من ذوات الواو والياء نحو وَصِية وحَشِية فإنه يجمع على فعالى دون فعائل؛ لأنه لو جمع على فعائل لاختل الكلام وقل، فجمعت على فعالي، فقالوا: وصايا، وحشايا، وجعلت الواو في حشايا على صورة واحدة؛ لأن الواو صارت ياء في حشية، فدل على أن خطايا على وزن فعالي لا غير.

وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إن وزنه فعائل، وذلك لأن خطايا جمع خطيئة؛ وخطيئة على وزن فعيلة، وفعيلة يجمع على فعائل؛ والأصل فيه ن يقال "خطايئ" مثل خطايع؛ ثم أبدلوا من الياء همزة؛ كما أبدلوها في صيحفة وصحائف؛ فصار خطائي مثل خطاعع؛ وقد حكى الكسائي عن بعض العرب أنه قال: اللهم اغفر لي خطائيه؛ مثل خطاعيه؛ فاجتمع فيه همزتان، فقلبت الهمزة الثانية ياء لكسرة قبلها، فصار خطائي مثل خطاعي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصار خطاءً مثل خطاعا، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين فأبدلوا منها ياء فصار خطايا.

وكأن الذي رغبهم في إبدال الفتحة من الكسرة والعود من خطائي إلى خطاءً أن يقلبوا الهمزة ياء فيعودوا بالكلمة إلى أصلها؛ لأن الهمزة الأولى من خطائيي منقلبة عن الياء في خطيئة، ولا يلزم على ذلك أن يقال في جائي "جايا" لأن الهمزة في جاء منقلبة عن عين الفعل، والهمزة في خطايا منقلبة عن ياء زائدة في خطيئة، ففضلوا الأصلي على الزائد؛ فلم يحلقوه من التغيير ما ألحقوه الزائد.

وكذلك أيضا قالوا فيجمع هراوة "هراوي" وأداوة "أداوي" وكان الأصل هرائو وأدائو مثل هراع وأداعو على مثل فعائل كرسالة ورسائل؛ لأنهم أبدلوا من ألف هراوة وإداوة همزة كما أبدلوا في رسائل من ألف رسالة همزة، ثم أبدلوا من الواو في هرائو وأدائو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها، فصار هرائي وأدائي مثل هراعي وأداعي، ثم أبدلوا من الكسرة فتحة ومن الياء ألفا فصار هراءً وأداءً مثل هراعا وأداعا، فاستثقلوا الهمزة بين ألفين، فأبدلوا من الهمزة واوا ليظهر في الجمع مثل ما كان في الواحد طلبا للتشاكل؛ وذلك لأن الجمع فرع على الواحد؛ فلا بأس بأن يطلب مشاكلته له.

المطلب الثالث: مواضع قلب الواو ياء والياء واوا

تعد هذه المسألة من أكثر مسائل الإعلال التي اعتنى بها ابن جني وعالجها في أماكن كثيرة منها: قوله تحت باب في حفظ المراتب: "ومن ذلك قولهم: إِوَزَّة أصل وضعها إِوْزَزَة، فهناك الآن عملان: أحدهما قلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ساكنة والآخر وجوب الإدغام، فإن قدرت أن الصنعة وقعت في الأول من العملين فلا محالة أنك أبدلت من الواو ياء فصارت (إِيزَزَة) ثم أخذت في حديث الإدغام فأسكنت الزاي الأول ونقلت فتحتها إلى الياء قبلها فلما تحركت قويت بالحركة فرجعت إلى أصلها- وهو الواو- ثم أدغمت الزاي الأولى في الثانية فصارت (إِوَزَّة) كما ترى فقد عرفت الآن على هذا أن الواو في (إوزة) إنما هي بدل من الياء التي في (إيزة) وتلك الياء المقدرة بدل من واو (إوزة) التي هي واو (وَزٌّ).[1]

وقوله تحت باب في التغيير يعترضان في المثال الواحد بأيهما يبدأ؟ قيل: "الفرق أنك لما أبدلت عين (قوْل) وأنت تريد به مثال (فُعُول) صرت إلى (قُيُول) فقلبت -أيضا- الواو ياء فصرت إلى (قُيُيل) وأما (فَعِيل) من (البَيْع) فلو أبدلت عينه واوا للضمة قبلها لصرت إلى بَوِيع، فإذا صرت إلى هنا لزمك أن تغير الواو ياء لوقوع الياء بعدها فتقول (بَيِيع) ولم تجد طريقا إلى قلب الياء واوا لوقوع الواو قبلها كما وجدت السبيل إلى قلب واو (قيول) ياء لوقوع الياء قبلها، لأن الشرط في اجتماع الياء والواو أن تقلب الواو للياء لا أن تقلب الياء للواو"[2]

ويقول تحت "باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه": ومن ذلك قالوا أبيض لياح، فقلبوا الواو التي في تصريف لاح يلوح للكسرة قبلها على ضعف ذلك لأنه ليس جمعا كثياب ولا مصدرا كقيام وإنما استروح إلى قلب الواو ياء لما يعقب من الخف"[3]

وقوله تحت موضوع "باب في العدول عن التثقيل إلى ما هو أثقل منه لضرب من الاستخفاف": وذلك نحو: الحيوان ألا ترى أنه عند الجماعة من مضاعف الياء وأن أصله (حييان) فلما ثقل عدلوا من الياء إلى الواو، وهذا مع إحاطة العلة بأن الواو أثقل من الياء"[4]

أشار ابن جني في هذه النصوص إلى أن الواو تقلب ياء في عدة مواضع منها:

الموضوع الأول: تقع مفردة ساكنة بعد كسر نحو: (إِوْزَة) أصلها (إِوْزَزَة) قلبت الواو ياء لكونها

---

(١) ابن جني **الخصائص** ٣\٣-٤

(٢) المصدر السابق ٣\١٠

(٣) المصدر نفسه ٣\٣٩

(٤) ابن جني، **الخصائص** ٣\١١-١٢

مفردة ساكنة بعد كسر فصارت الكلمة (إِيْزَزَة) فأسكنت الزاي الأولى ونقلت فتحها إلى الياء قبلها فلما تحركت قويت بالحركة فرجعت إلى أصلها (الواو) فأصبحت (إِوَزْزَة) ثم أدغمت الزاي الأولى في الثانية فصارت (إِوَزَّة) والواو في (إوزة) إنما هي بدل من الياء التي في (إيزة) وتلك الياء المقدرة بدل من واو إوززة التي هي واو وزّ.

الموضع الثاني: هو إذا اجتمعت مع الياء في كلمة واحدة وسبقت الأولى منهما بالسكون قلبت الواو ياء نحو: (قَوْل) إذا أريد مثاله من (فُعُول) يقال (قُيُول) فتقلب الواو ياء فيصير (قييل) وفاقا للقاعدة المذكورة. أما (فَعِيل) من البيع فتبدل فيه الياء واوا لضمة قبلها فيقال (بَوِيع) ثم تغيير الواو ياء لوقوع الياء بعدهما فيقال (بييع) ولم يوجد طريق إلى قلب الياء واوا لوقوع الواو قبلها كما وجد الطريق إلى قلب واو (قيول) ياء لوقوع الياء قبلها وذلك أن الشرط -كما ذكر ابن جني- أن تقلب الواو للياء لا أن تقلب الياء للواو[1]

الموضع الثالث: ذكر ابن جني أن الواو قد تقلب ياء لغرض الاستخفاف لا لعلة موجبة القلب، وذلك في نحو قولهم: "أَبْيَض لِياح" حيث إن الأصل "أبيض لِوَاح" قلبت الواو ياء، استخفافا لأنها ليست جمعا كثِيَاب ولا مصدرا جاريا على فعله كقِيَام.

وأما قول ابن جني "ليست جمعا كثياب" فلأن القاعدة الصرفية تقول : متى وقعت الواو عين جمع أعلت في واحده أو سكنت، وجب قلبها ياء إن انكسر ما قبلها ووقع بعدها ألف نحو: دِيَار وثِيَاب أصلهما دِوَار وثِوَاب، فقلبت الواو ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ومجيء الألف بعدها مع كونها في الواحد إما معتلة كدار أو شبيهة بالمعتل في كولها حرف لين ساكن كثَوْب ثِيَاب.

وقوله "ولا مصدرا جاريا على فعله كقيام" فلأن الواو تقلب بعد الكسرة ياء في مصدر كل فعل اعتلت عينه نحو: صام صيام قام قيام، والأصل صوام وقوام فأعلت الواو في المصدر حملا له على فعله، ومن هنا يدرك أن قلب الواو ياء في (لياح) إنما هو استخفافا ثم ازدادوا الاستخفاف فأجروا ذلك مع فتح فاء الكلمة (لَياحا)

وهذا ما أورده ابن جني عن قلب الواو ياء وأما قلب الياء واوا فقد أشار إلى أن الواو في (الحَيَوَان) أصلها ياء وأن أصل الكلمة (حَيَيَان) أبدلت الياء الثانية واوا وإن كان الواو أثقل من الياء فصارت (الحيوان) وهذا كما أن اتفاق الحروف الصحاح القوية مكروه عند العرب

---

(١) ابن جني، **الخصائص** ٣\٢٢

حتى كانوا يبدلون أحدها ياء نحو: دينار وقيراط من دنآر و قرّاط كان اجتماع حرف العلة مثلين أثقل عليهم.

المطلب الرابع: الإعلال بالتسكين.

الإعلال بالتسكين أو بالنقل: هو نوع من التأثير يصيب حرف العلة، ومعناه: نقل الحركة من حرف علة متحرك إلى حرف صحيح ساكن قبله، ولذلك سمي الإعلال بالتسكين، ويحدث في الواو والياء وحسب فلا يحدث في الألف لأنها لا تتحرك مطلقا[1]

هذا باب آخر من الإعلال، يقول ابن جني في "باب في هجوم الحركات على الحركات" وذلك: نحو: أقام ومقيم ومقام، أسار ومسير ومسار، ألا ترى أن أصل ذلك (أقْوم) و(أسْير) و(مقْوم) و (مسْير) و(مقْوم) و(مسْير) وكذلك (يقْوم) و(يسْير) من (يَقُوم ويَسِير) فنقل ذلك كله لسكون الأوائل"[2]

أي: تسكين الواو والياء ونقل حركتهما إلى ما قبلهما في نحو ما سبقت من الأمثلة الثي أوردها ابن جني ومنه أيضا قولهم: يَقُوم ويَبِيع، أصلهما: يقْوُم ويبْيِع، على وزن: يَفْعُل بضم العين، ويفعِل بكسر العين.

وإنما أعلا لإعلال ماضيهما الذي هو الأصل قام و باع، "واستثقال الضمة والكسرة على الواو والياء. وإنما لم تقلب الواو والياء ألفًا، كما قلبتا في ماضيهما؛ لئلا يلتبس بباب: خاف يخاف، أي: فَعِل -بكسر العين- يفعَل -بفتح العين- لأنهما لو قلبتا لقيل: قام يقام، وباع يباع، فحصل الالتباس[3]

وكذلك تسكين الواو والياء ونقل حركتهما إلى ما قبلهما في مَفْعُل ومَفْعِل، نحو: مَقُوم ومَبِيع، أصلهما: مَقْوُم ومَبْيِع، فاستثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء، فنقلتا إلى ما قبلهما ولم تقلبا ألفا؛ لأنهما لو قلبتا ألفا وقيل: مقام ومباع؛ لحصل الالتباس.

وكذلك تسكين الواو والياء ونقل حركتهما إلى ما قبلهما في: مقول ومبيع؛ لأن أصلهما: مَقْوُول ومَبْيُوع، فاستثقلت الضمة على الواو والكسرة على الياء فنقلتا إلى ما قبلهما، فاجتمع

---

(١) الخويسكي، **الصرف العربي صياغة جديدة** ص١٦٦-١٦٥

(٢) ابن جني، **الخصائص** ٣\٣٢٤

(٣) ابن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ١١\٢٧٨

ساكنان: العين وواو مفعول، فحذف أحدهما. إلا أن سيبويه حذف واو مفعول فيهما من غير تغيير آخر في مقول، وقلب في مبيع الضمة كسرة؛ لتسلم العين التي هي الياء[1]. والأخفش حذف الواو التي هي عين فيهما من غير تغيير آخر في: مقول، وقلب في: مبيع الضمة كسرة؛ فانقلب واو مفعول ياء لكسرة ما قبلها. وكل واحد منهما خالف أصله: أما سيبويه فلأن أصله أنه إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول، وههنا حذف الثاني. وأما الأخفش فلأن أصله أنه إذا وقعت الفاء مضمومة وبعدها ياء أصلية قلبت الياء واوا محافظة للضمة. وههنا لم يراع هذا الأصل؛ لأنه قلب الضمة كسرة مراعاة للياء المحذوفة. ومع ذلك، فقد راعى كل واحد منهما أصله بوجه آخر: أما سيبويه فلأن أصله أن الياء التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلبت الضمة كسرة، فراعى هذا الأصل في مبيع؛ لأنه قلب ضمة ياء مبيع كسرة للياء.

وأما الأخفش؛ فلأنه راعى أن الكسر للفرق بين ذوات الياء وذوات الواو، وأن حذف الحرف الأصلي أولى وأقيس عند التقاء الساكنين، وهذا أصله[2]

---

(١) ابن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك** ١\٧٩٢

(٢) ابن جني **المنصف** ١\٧١

المبحث الثاني: في تصريف الأسماء من حيث الإدغاد والإمالة.

المطلب الأول: الإدغام

أولا: الإدغام في المفهوم اللغوي: هو إدخال الشيء في الشيء، ومنه قولهم: أدغمت اللجام في فم الفرس، أي أدخلته فيه. والمقصود به الإدخال، يقال: أدغم اللجام في فم الفرس أو أدخل، وفي الصحاح: "دغمهم الحر وأدغمهم أي غشيهم[1]

ومعناه الاصطلاحي: " الإدغام أن تصل حرفًا ساكنًا بحرفٍ مثله من غير أن تفصل بينهما بحركة أو وقف فيرتفع اللسان عنهم ارتفاعة واحدة "[2] هو الإتيان بحرفين ساكن فمتحرك من مخرج واحد بلا فصل بينهما بأن ينطق بهما دفعة واحدة "[3] ويفهم من هذا التعريفات أنه متى التقى المثلان وأولهما ساكن وجب إدغامه نحو: قُلْ لِزَيْدٍ: نَبِّهْ هَرِمًا، وَسِرْ رَاشِدًا، وَاصْحَب بَرًّا، ودَعْ عَاذِلاً، ودُمْ مَاجِدًا، وَجُدْ دَائِمًا. فإن كانت هاء السكت لم تُدْغَم؛ لأنَّها مخصوصة بالوقف، فإنْ ثبتت وصلا فالوقف عليها منوي والابْتِدَاء بما وليها منوي أيضًا فيتعين الفك كقوله تعالى:﴿ مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ ﴾ [4]

يقول ابن جني عن صور الإدغام تحت موضوع "باب في إجراء اللازم مجرى غير اللازم وإجراء غير اللازم مجرى اللازم" يقول: "إن الإدغام وإن كان بابه أن يكون في المتحرك في نحو: شدَدَ فيدغم فصير شدَّ، فقد أدغم العرب –أيضا– في الساكن فحرك نحو: شدَّ من شدْدَ ومدَّ من مدْدَ وفي كلا الحالين يكون الإدغام إما واجبا وإما جائزا، يكون الإدغام في المتحركين واجبا بشروط منها:

أولا: أن يكونا في كلمة نحو: شدّ وملّ وحبّ من شَدَدَ ومَلِلَ وحَبُبَ، فإن كانا في كلمتن مثل "جعل لك" كان الإدغام عندئذ جائزا.

ثانيا: ألايتصدر أولهما كما في "دَدَن".

---

(١) الجوهري، **الصحاح** ٥\١٩٢٠

(٢) ابن دريد، **الجمهرة** ص٦٧٠ وينظر: ابن السراج، **الأصول** ٣\٤٠٥ و أبو حيان الأندلسي، **المبدع في التصريف** ص٨٤ و ابن الجزري، **الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية** ص٥٨ و الجرجاوي، **شرح التصريف على التوضيح** ص٢٠٣

(٣) ابن هشام **أوضح المسالك** ٤\٤٤٨

(٤) ابن جني **الخصائص** ٣\٦٥-٦٤

(٤) سورة الحاقة الآية ٢٨- ٢٩

ثالثا: ألا يتصل أولهما بمدغم نحو: جسَّس.

رابعا: ألا يكونا في وزن ملحق نحو: جَلْبَبَ ومَهْدَدَ.

خامسا: ألا يكونا في اسم على فُعُل بضمتين كذُلُل، أو فِعَل بكسر أوله وفتح ثانيه نحو: لِمَم، أو فُعَل بضم أوله وفتح ثانيه كدرر.

ويكون الإدغام في المثلين الساكن أولهما والمتحرك ثانيهما يكون واجبا بشروط آتية:

سادسا: ألا يكون أول المثلين هاء السكت وإلا امتنع الإدغام لأنه إنما جيء بها للوقف عليها وهو منون في حالة الوصل نحو: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ عَنِّي مَالِيَهۡۜ ٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾ [1]

سابعا: ألا يكون همزة منفصلة عن فاء الكلمة نحو: لم يقرأ أحد.

ثامنا: ألا يكون مدة في الآخر كيعطي ياسر ويدعو واحد، لئلا يذهب المد بسبب الإدغام[2]

ثانيا: حكم المثلين الملتقيين في كلمة واحدة الأول متحرك والثاني ساكن.

أجاز ابن جني إدغام المثلين الملتقيين في كلمة واحدة الأول متحرك والثاني ساكن بشرط أن يكونا تاءين في "افتعل" نحو: اقْتَتَل فيقال "قتّل" ومنهم من يقول "قتِّل" أو "قتَّل" ومنهم من يقول "اقتّل" فيثبت همزة الوصل مع حركة القاف لما كانت الحركة عارضة للنقل والفك في هذه الحال مستحسن، وفي هذا المعنى يقول ابن مالك:

وحَيِي افْكُكْ وَادْغَمْ دُونَ حَذَرٍ # كَذَاكَ نَحْوَ تَتَجَلّى وَاسْتَتِر

أي يجوز الإدغام والفك إذا كان المثلان تاءين في "افتعل" كاستتر واقتتل وإذا أريد الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغم فيقال في الماضي "ستّر" و "قتّل" وفي المضارع يستّر ويقتّل بفتح أولهما وفي المصدر "سِتَّار وقِتّال" بكسر أولهما.[3]

ثالثا: المواضع التي لا يجوز فيها الإدغام.

ويقول في باب الامتناع عن نقض الغرض "فمن ذلك امتناعهم من إدغام الملحق نحو: جَلْبَبَ وشَمْلَلَ وذلك أنك إنما أردت بالزيادة والتكثير البلوغ إلى مثال معلوم فلو أدغمت في نحو: شَرْبَبَ فقلت "شَرَبَّ" لانتقض غرضك الذي اعتزمته من مقابلة الساكن بالساكن والمتحرك

---

(١) سورة الحاقة الآية ٢٨- ٢٩

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك** ٤\٤٤٨-٤٤٩

بالمتحرك فأدى ذلك إلى ضد ما اعتزمته ونقض ما رمتها[1]

أشار ابن جني إلى أنه متى كان الغرض من تلاقي المثلين هو إلحاق بناء ببناء آخر وجب فك الإدغام ليبلغ المثال الغرض المطلوب في حركاته وسكناته نحو: جَلْبَبَ وشَمْلَلَ وسَبَهْلَلَ لأنها ملحقة بجَعْفَرَ.

يقول ابن هشام في حديثه عن الإدغام: من شروط وجوب إدغام المثلين المتحركين ألا يكونا في وزن ملحق سواء كان الملحق أحد المثلين كقَرْدَدَ أو غيرهما كهَيْلَلَ أو كليهما نحو: اقْعَنْسَسَ فإنها ملحقة بجَعْفَرَ ودَحْرَجَ واحْرَنْجَمَ[2]

رابعا: الإدغام قد يكون في المعتل سببا للصحة وكما يكون في الصحيح سببا للإعلال.

يقول ابن جني تحت موضوع: "باب في أن سبب الحكم قد يكون سببا لضده على وجه: "ومن ذلك أن الإدغام قد يكون في المعتل سببا للصحة نحو: قولك في "فعّل" من القول "قوّل" وعليه قالوا: "اجلوّذ". والإدغام نفسه يكون في الصحيح سببا للإعلال ألا ترى أنهم كيف جمعوا "حرة" بالواو والنون فقالوا: حرون، وله نظائر فاعرفه[3]

هنا يشير ابن جني إلى أن الإدغام قد يكون في المعتل سببا للصحة من ذلك اشتقاق لفظة "قوّل" من القول على وزن "فعّل" مضعف، بحيث لولا تضعيف عين هذه الكلمة وإدغامها لوجب قلب العين الأصلية ألفا، فيقال "قال" بدلا من "قوّل" لتحرك الواو وانفتاح ما قبلها، وعليه –أيضا– قالوا "اجلوّذ"

والإدغام نفسه يكون في الصحيح سببا للإعلال نحو: "حرة" جمعوها بالواو والنون فقالوا: "احرّون" لأن العين أعلت بالإدغام فعوض عن ذلك الجمع بالواو والنون.

---

(١) ابن جني، **الخصائص** ١٦٥\٣

(٢) ابن هشام، **أوضح المسالك** ٤٤٨\٤-٤٤٩

(٣) ابن جني، **الخصائص** ٣٥\٣

المطلب الثاني: الإمالة:

أولا: تعريف الإمالة

الإمالة: أَن ينحى بالفتحة نَحْو الكسرة. وسببها قصد الْمُنَاسبَة لكسرة أَو يَاء أَو لكَون الْألف منقلبة عَن مكسور أَو يَاء أَو صائرة يَاء مَفْتُوحَة أَو للفواصل أَو لإمالة قبلهَا على وَجه.

وأصحاب الإمالة هم بنو تميم وأسد وقيس وعامة نجد والحجازيون إلا أن الحجازيين لايميلون كثيرا[٢].

ثانيا: جواز تقليل الراء مع وجود أحد حروف الإستعلاء.

تطرق ابن جني في هذا الجزء إلى مسألة واحدة متعلقة بظاهرة الإمالة يمكن استخراجها من قوله تحت موضوع "باب في إقلال الحفل بما يطلف من الحكم": ومن ذلك قولهم: "مررت بِحِمَارِ قَاسِم" "ونزلت سَفَارِ قَبل" فكسرة الراء في الموضعين عندهم إلى أثر واحد وإن كانت في حمارِ عارضة وفي سفارِ لازمة.

أشار ابن جني بقوله: فكسرة الراء في الموضعين عندهم إلى أثر واحد" إلى جواز إمالة ألفي "سفار وحمار" مع وجود القاف من حروف الاستعلاء بعدهما، وذلك في قولهم "مررت بحمار قاسم ونزلت سفار قبل" وإنما أجاز ابن جني الإمالة في هذين الموضعين لغلبة الراء المكسورة على القاف، ويستوي في ذلك من أن تكون كسرة لازمة مثل "سفار قبل" أو غير لازمة مثل "حمار قاسم" لأن شرط الإمالة التي يكفها المانع أن لا يكون سببها كسرة، وإن كان كذلك فلا عمل للمانع.

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

وَكَفُّ مُسْتَعلٍ وَرَا يَنْكَف ## بِكَسْرِ رَا كغَارِقًا لاَ أَجند

أي إذا اجتمع حرف الاستعلاء[١] أو الراء التي ليست مكسورة مع الراء المكسورة غلبتهما الراء المكسورة وأميلت الألف لأجلها نحو: غارقا وحمار قاسم.[٢]

تكف حروف الاستعلاء الإمالة بشروط سواء أكانت متقدمة أو متأخرة، ويشترط في المقدمة منها أن لا تكون مكسورة فخرج نحو: طُلاَبٌ وغُلاَمٌ، وأن تكون متصلة بالألف أو منفصلة عنها بحرف واحد، كصَالِحَةٌ وضَامِنٌ وقَاسِمٌ، وأن تكون ساكنة بعد كسرة، فخرج نحو مِصْبَاحٌ

---

(١) حروف الإستعلاء هي: الخاء والغين والصاد والضاد والطاء والظاء والقاف

(٢) حسني، **تسهيل شرح ابن عقيل** ص١٩٥

وإِصْلاَحٌ، وأن لا تكون هناك راء مكسورة مجاورة، فخرج بذلك نحو "عَلَى أَبْصَارَهُم" ويشترط في المتأخرة منها الاتصال أو الانفصال بحرف أو حرفين نحو: خاطب نافخ"[1] وإلى هذا المعنى أشار ابن مالك بقوله

وحَرْفُ الاسْتِعْلاَءِ يَكُفُّ مُظْهِرَا ## مِنْ كَسْرٍ أو ياءٍ وكذا تكف رَا

إن كان ما يكُفُّ بعد مُتَّصل ## أو بعد حرف أو بحرفين فصل

كذا إذا تقدم ما لم ينكسر ## أو يسكن أثر الكسر كالمطواع حر[2]

ثالثا: الأسباب الداعية إلى الإمالة

أشار ابن جني نهاية إلى أن الأسباب الداعية إلى الإمالة هي في الحقيقة علة جواز لا وجوب "ألا ترى أنه ليس في "الدنيا" أمر يوجب الإمالة لا بد منها وأن كل محال لعلة من تلك الأسباب لك أن تترك إمالته مع وجودها فيه.

لم يضع المتقدمون عنوانا خاصا بأسباب الإمالة في كتبهم ولكنهم ذكروها مفرقة غير مجموعة. ومثلا سيبويه عندما نراجع كتابه باب الإمالة ونتطرق في قواعده وتمثيله وتعليله ندرك أنه يذكر الأسباب الآتية للإمالة:

أ. كسرة بعد الألف

ب. كسرة قبل الألف مثل: عماد

ت. إذا كانت الألف لاما للكلمة في موضع الياء وبدل منها. وفي موضع الواو ولكن الياء تغلبت عليها وإذا جاوزت ثلاثة أحرف.

ث. الألف الزائدة للتأنيث أو للإلحاق.

ج. ياء قبل الألف.

ح. الإمالة لإمالة ."[3]

---

[1] الحملاوي **شذ العرف في فن الصرف** ص ١٦٠

(٢) حسني مرجع سابق ص١٦٧

(٣) عبد الفتاح إسماعيل **الإمالة في القراءات واللهجات العربية** ١٩٢

الخاتمة– نسأل الله حسنها– وفيها ذكر النتائج والتوصيات:

أولا: **النتائج**.

١. لم يتناول البحث جميع المسائل الصرفية المتوفرة في الجزء الثالث من الخصائص نظرا بأن الخصائص كتاب قيم ودقيق في المسائل التي جمعها المؤلف ودراسة هذه المسائل تحتاج إلى مهارة ودقة وممارسة واتساع الوقت.

٢. أن ابن جني كان مسبوقا إلى الظواهر والمسائل الصرفية التي عالجها في الخصائص.

٣. كان ابن جني شديد الإهتمام بتفهيم ما يقصده وتبيين مراده في جميع المسائل التي عالجها ويرسخ هذه المفاهيم في أذهان دارسي كتابه، فقد كان يوضح كلامه ويتأني فيه ويكرره، ويضرب الأمثال ويستعمل أسلوب السؤال المفترض ثم يقوم بالإجابة عليه.

٤. كان ابن جني من العلماء الصرفيين الذين تبنوا ظاهرة تأصيل المذكر في اللغة وقام بالدفاع عنها مع مناقشة الأراء المخالفة الواردة في المسألة ثم يرجح ما يراه صوابا.

٥. الخصائص مؤلف قيم ثمين تناول فيه صاحبه كثيرا من الأبواب الصوتية والصرفية والنحوية بالتخصيص والدراسة والتخصص والموازنة، كما أنه عقد كثيرا من الأبواب التي تنطوي تحت ما يعرف اليوم بعلم اللغة Linguistics وفقه اللغة Philology بل إنه كتاب في صميم علم اللغة الوصفي Descriptive Linguistics وهو خير ما ألفه القدماء في الميدان.

٦. المسائل الصرفية المتوفرة في الخصائص جاءت على سبيل إشارات خفيفة أو استطراد حديث من موضوع لآخر، وليست هي هدف الكتاب بالذات.

٧. من المسألة الغريبة للدرس الصرفي التي تناولها المؤلف مسألة تصرفات عين مضارعات الفعل الماضي المجرد الثلاثي، حيث ذكر الأوجه الجائزة لأبواب هذه المضارعات مع ماضيها وأثبت أن الكسرة في مضارع باب فعَل الثلاثي مفتوح العين هي الأصل نحو: ضرَب يضرِب وأما الضمة في مثل: دخل يدخُل فداخل عليه وذكر أن كلا الوجهين جائز.

٨. ذكر ابن جني العلة في عدم جواز تثنية المثنى وذلك أن ما يلحقه من علم التثنية ثانيا يؤذن بكونه في أول الأمر مفردا، وهذا عكس الجمع لأنه يجوز فيه جمع الجمع في نحو: بيوت وبيوتات ويكون بمعان أحدهما أكثر من صاحبه وكأن بيوت مائة وبيوتات ألف.

ثانيا: **التوصيات**

ولأهمّية الدراسة في مجال اللغة: النحو والصرف بالضبط، فيوصي الباحث بما يلي:

١- العناية في البحوث بالتراث العربي واللغوي مثل كتاب الخصائص هذا، الذي تناول كثيرا من نواحي لغوية.

٢- دراسة الجوانب اللغوية والأدبية في مثل هذه الكتب التراثية، واستخراج ما فيها من اللطائف الصرفية والنحوية والبلاغية.

٣- تشجيع المؤتمرات والندوات لدراسة أمثال هذه الموضوعات، لما تحمله وتلهَمه من إحياءٍ لأمجاد الأمة وتاريخها.

فهرس الآيات القرآنية

رقم	آية	سورة	رقم الآية	صفحة
١	وَعَلَّمَ ءَادَمَ ٱلْأَسْمَآءَ كُلَّهَا	البقرة	٣١	١٥
٢	وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَٰحِ وَٱلسَّحَابِ ٱلْمُسَخَّرِ بَيْنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ	البقرة	١٦٣	٢٠
٣	فَلَمَّا رَءَا ٱلشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَٰذَا رَبِّى	الأنعام	٧٨	٣٤
٤	إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ	الأعراف	٥٦	٣٤
٥	لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ	إبراهيم	٧	ط
٥	مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ	الحاقة	٢٨-٢٩	٤٧
٦	كَأَنَّهُۥ جِمَٰلَتٌ صُفْرٌ	المرسلات	٣٣	٣٤

فهرس الأعلام

رقم	اسم	صفحة
١	أبو عثمان المازني	٤١
٢	أبو علي الفارسي	٩
٣	الحسن بن الحسن	١١
٥	المتبي	٩

رقم	اسم	صفحة
٧	يونس بن حبيب	٤١
٨	ابن مقسم البغدادي	٨
٩	أبو الفرج الأصفهاني	٨
١١		

قائمة المصادر والمراجع

١. أحمد **سليمان** ياقوت، **دراسات نحوية في الخصائص**، ط١ (أسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٠م)

٢. أحمد قبش بن محمد نجيب، **الكامل في النحو والصرف والإعراب**، ط٢ (بيروت، لبنان: دار الجيل د.ت)

٣. الاسترابادي رضى الدين، محمد بن الحسن، **شرح الكافية لابن الحاجب**، تحقيق محمد نور الحسن ط١ (بيروت، لبنان: دار الكتب العلمية ، ١٤٠٣هـ ١٩٨٣م)

٤. الإسترابادي رضى الدين، محمد بن الحسن، **شرح شافية ابن حاجب**، تحقيق د.عبد المقصود محمد عبد المقصود ط١ (د.م: مكتبة الثقافة الدينية١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م)

٥. الأشموني، أبو الحسن علي بن محمد، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، ط١ (بيروت لبنان: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)

٦. ابن الأنباري، أبوبكر محمد بن القاسم، **المذكر والمؤنث**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة د.ط (د.م: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية التابع لوزارة الأوقاف ١٩٨١م)

٧. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، د.ط (د.م: الطبعة التجارية، ١٩٥٥م)

٨. الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، **البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث**، تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب، ط٢ (القاهرة: مكتبة الخاجي ١٤١٧هـ-١٩٩٦م)

٩. البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب**، تحقيق الشيخ عبد السلام ومحمد هارون، د.ط (مصر: دار السلفية د.ت)

١٠. الجرجاني، أبوبكر عبد القاهر بن عبد الرحمن، **المفتاح في الصرف**، تحقيق الدكتور عيل توفيق أحمد ط١ (بيروت: مؤسسة الرسالة ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م)

١١. ابن الجزري، محمد بن الجزري، **الدقائق المحكمة في شرح المقدمة الجزرية**، د.ط (د.م: المطبعة السعدية ٢٠٠٨م)

١٢. ابن جني أبو الفتح عثمان بن جني، **المنصف في التصريف**، تحقيق إبراهيم، ط١، (د.م: طبعة تجارية ١٢٧٣هـ ١٩٥٧م)

١٣. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق عبد الحكيم بن محمد، ط١ (بيروت: مكبتة الثقافة الإسلامية ١٩٨٨م)

١٤. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، د. ط (د.م: دار الكتب العربية مؤسسة الرسالة المكتبة التوفيقية ١٤١٧ هـ ١٩٩٧م)

١٥. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **اللمع في العربية**، تحقيق فائز فارس د.ط (الكويت: دار الكتب الثقافية د.ت)

١٦. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق أحمد فريد د.ط (د.م: المكتبة التوفيقية د.ت)

١٧. ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني، **علل التثنية**، تحقيق الدكتور التميمي د.ط (مصر: مكتبة الثقافة الدينية د.ت)

١٨. الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، تحقيق أحمد **عبد** الغغور عطار، ط٤ (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٧م ١٤٠٧هـ)

١٩. ابن حاجب، عثمان بن عمر، **الشافية في علم التصريف**، تحقيق حسن أحمد العثماني د.ط (مكة: المكتبة المكية د.ت)

٢٠. ابن حجر العسقلاني، أبو الفضل أحمد بن علي، **لسان الميزان**، تحقيق دائرة المعارف ط٢ (الهند: المكتبة النظامية ١٣٩٠هـ ١٩٧١م)

٢١. حسني، عبد الجليل بن يوسف، **تسهيل شرح ابن عقيل**، ط١ (د.م: مؤسسة المختار ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م)

٢٢. الحملاوي، أحمد بن محمد، **شذا العرف في فن الصرف**، تحقيق محمد بن فريد، د.ط (د.م: المكتبة التوفيقية د.ت)

٢٣. أبو حيَّان الأندلسي، محمد بن يوسف، **المبدع في التصريف**، د.ط (د.م: مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع د.ت)

٢٤. الخطيب البغدادي، أحمد بن علي، **تاريخ بغداد أو مدينة السلام**، د.ط (بيروت لبنان: دار الكتب العربية د.ت)

٢٥. ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، **تاريخ ابن خلدون**، تحقيق خليل شحادة سهيل زكار، د.ط (د.م: مكتبة دار الفكر د.ت)

٢٦. ابن خلكان، أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، تحقيق إحسان عباس، د.ط (بيروت: دار صادر د.ت)
٢٧. الخويسكي عبد الجوار حسبي الباب، وزين كامل، **الصرف العربي صياغة جديدة**، د.ط (د.م: مؤسسة الشباب الجامعية أسكندرية ١٤٠٨هـ ١٩٨٨م)
٢٨. ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن، **الجمهرة**، تحقيق رمزي منير بعلبكي ط١ (بيروت: دار العلم للملايين ١٩٨٧م)
٢٩. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تحقيق شعيب الأرنؤوط د.ط (بيروت: مؤسسة الرسالة د.ت)
٣٠. الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، **ميزان الإعتدال في نقد الرجال**، تحقيق علي البجاري د.ط (د.م: د.ن د.ت)
٣١. الراجحي، شرف الدين الدين بن علي، **البسيط في علم الصرف**، تقديم د. عبده الراجحي، د.ط (د.م: دار المعرفة الجامعية د.ت)
٣٢. الزمخشري، محمود بن عمرو، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق د. علي بو ملحم ط١ (بيروت–لبنان: مكتبة الهلال ١٩٩٣م)
٣٣. ابن السراج أبوبكر محمد بن سهل، **الأصول**، تحقيق عبد الحسين القتلي د.ط (د.م: مؤسسة الرسالة د.ت)
٣٤. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، **شرح الكتاب لسيبويه**، تحقيق د٠ رمضان عبد التواب، د.ط (د.م: مكتبة تحقيق التراث الهيئة المصرية للكتاب ١٩٨٦م)
٣٥. شوقى ضيف، أحمد عبد السلام، **المدارس النحوية**، ط٥ (د.م: دار المعرفة د.ت)
٣٦. عبده الراجحي، علي إبراهيم، **فقه اللغة في الكتب العربية**، ط١ (اسكندرية: دار المعرفة الجامعية ١٩٩٤م)
٣٧. ابن عصفور، أبو الحسن علي بن عبد المؤمن، **الممتع في التصريف**، تحقيق د. فخر الدين بن قباوة، ط١، (بيروت: دار المعرفة ١٩٨٧م ١٤٠٧هـ)
٣٨. ابن عقيل، عبد الله بن عقيل، **شرح ألفية ابن مالك**، ط١ (د.م: مؤسسة المختار دار المعالم الثقافية ١٤٢٥هـ ٢٠٠٤م)
٣٩. عمارة أحمد إبراهيم، **الوافي في التصغير والنسب والوقف والإمالة**، ط٤

(السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٨ هـ)

٤٠. عمارة أحمد إبراهيم، **منجد الطالبين في الإبدال والإعلال والإدغام والتقاء الساكنين**، د.ط (السعودية: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٤٠٨هـ)

٤١. عمر رضا، كحالة بن محمد راغب، **معجم المؤلفين**، تراجم مصنفي الكتب العربية، د.ط (د.م: مؤسسة الرسالة ١٤١٧هـ ١٩٩٧م)

٤٢. أبو الفداء عماد الدين، إسماعيل بن علي، **المختصر في أخبار البشر**، د.ط (د.م: المطبعة الحسنية د.ت)

٤٣. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **الجمل في النحو**، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٥ (د.م: د.ن ١٤١٦هـ-١٩٩٥م)

٤٤. الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد، **معجم العين**، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، د٠ط (د.م: دار الشئون الثقافية ١٩٨٤م)

٤٥. ابن قاسم، بدر الدين حسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ط١ (د.م: دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)

٤٦. القفطي، أبو الحسن، علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباء النحاة**، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، د.ط (بيروت: دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، د.ت)

٤٧. ابن مالك، محمد بن عبد الله، **ألفية ابن مالك**، د.ط (د.م: دار الفكر، ١٤١٦هـ)

٤٨. ابن مالك، محمد بن عبد الله، **إيجاز التعريف في علم التصريف**، تحقيق محمد المهدي عبد العالي عمار سالم، د.ط (المدينة المنورة: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية د.ت)

٤٩. المبرد، محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة د.ط (بيروت: عالم الكتب د.ت)

٥٠. محمد الأنطاكي، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها**، ط٤ (بيروت: دار الشرق العربي د.ت)

٥١. محيي الدين عبد الحميد أبو الهمام، **دروس التصريف**، د.ط (د.م: المكتبة العصرية،

١٤١٦ هـ ١٩٩٥م)

٥٢. المرادي بدر الدين حسن بن قاسم، **توضيح المقاصد والمسالك لشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق عبد الرحمن علي سليمان ط١ (د.م: دار الفكر العربي١٤٢٨هـ-٢٠٠٨م)

٥٣. المرصفي، والسنباطي، أحمد بن أحمد، **رسالتان في علم الصرف**، د.ط (د.م: المكتب العربي الجامعي الحديث ١٩٨٨م)

٥٤. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوسيط**، ط٤ (القاهرة:مكتبة الشروق الدولية ١٤٢٦هـ ٢٠٠٥م)

٥٥. النجار، محمد عبد العزيز، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، ط١ (د.م: مؤسسة الرسالة ١٤٢٢هـ ٢٠٠١م)

٥٦. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، د.ط (دار الفكر ،١٤٢٠هـ ٢٠٠٠م)

٥٧. ابن هشام، عبد الله بن يوسف، **نزهة الطرق في علم التصريف**، تحقيق د. أحمد عبد الحميد، د.ط (القاهرة: مكتبة الزهراء ١٤١٠ هـ ١٩٩٠م)

٥٨. الوقاد خالد بن عبد الله، **شرح التصريف على التوضيح**، ط١ (بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م)

٥٩. ياقوت الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله، **معجم الأدباء**، د.ط (مصر: دار المأمون د.ت)

٦٠. ابن يعيش، أبو البقاء يعيش بن علي، **شرح المفصل**، د.ط. (د.م: دار المعالم د.ت